

حكومة للناس

تقرير مخرجات

«مختبرات الإبداع» لخطة دبي 2021

أبريل 2018

مختبرات الإبداع لخطة دبي ٢٠٢١

» المواطن هو الثروة الحقيقية التي نعول عليها ونعمل على أن يكون قادراً على مواكبة تطورات الحاضر وتحديات المستقبل، وتوفير الحياة الكريمة والرخاء والسعادة له «

المقدمة

تعد مختبرات الإبداع التي تنظمها الأمانة العامة للمجلس التنفيذي بصورة سنوية، مدخلاً رئيساً في عملية تنفيذ خطة دبي 2021، ومصدر دعم مؤثر وفّعال لقدرات إمارة دبي في استحداث المزيد من الأفكار المُبدعة، ووضع الخطط الكفيلة باستثمار الفرص ومعالجة التحديات، من خلال نقاش متخصص حول عدد من المحاور يشترك فيه نخبة من الخبراء والمختصين والمسؤولين من الجهات الحكومية، بالإضافة إلى ممثلين من القطاع الخاص والمجتمع المدني ومختلف شرائح المجتمع.

وتعتبر مخرجات مختبرات الإبداع مدخلاً أساسياً لتقرير «نبض دبي» الذي يعد سنوياً، ويرفع للقيادة لاستعراض أداء الإمارة في محاور الخطة الستة، وأهم المستجدات والتحديات الاستراتيجية وسبل معالجتها.



”تعتبر مختبرات الإبداع منصة
للخبراء والمعنيين، بهدف تذليل
العقبات واستشراف المستقبل
الأفضل لمواطنينا، وهي مصدر
دعم مؤثر وفّعال لقدرتنا على
تقديم المزيد من الأفكار المبدعة
بنقاشات تفاعلية متخصصة.“

سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم
ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي



جدول المحتويات



طفولة آمنة
صفحة رقم 28



لن أعود
صفحة رقم 68



الفن في كل مكان
صفحة رقم 102



رحلة التمكين
صفحة رقم 14



صحة 7 نجوم
صفحة رقم 56



حكومة الكفاءات
صفحة رقم 92



مع الأمل... دبي
صفحة رقم 42



استثمر هنا
صفحة رقم 82



هاكاثون 21
صفحة رقم 112



تطوير منظومة متكاملة لتمكين الإماراتيين، وحفزهم للانخراط في سوق العمل



رحلة التمكين

تصميم وتطبيق نظام متكامل لحماية الطفل في إمارة دبي، بما ينسجم مع قانون حماية الطفل وحقوقه



طفولة آمنة

تطوير وتطبيق منظومة لتشخيص أمراض الصحة النفسية لا سيما بين الأطفال واليافعين، ورفع الوعي بشأنها في المجتمع



مع الأمل... دبي

تطوير منظومة لقياس أداء وجودة الخدمات الصحية في المرافق الحكومية والخاصة في الإمارة



صحة 7 نجوم

إيجاد حلول متكاملة تعالج ظاهرة العودة إلى الجريمة



لن أعود

وضع سياسات وبرامج لإنعاش القطاع العقاري على المديين القصير والمتوسط



استثمر هنا

إعادة النظر في سياسة الموارد البشرية الحكومية لتتمحور حول الكفاءات وإدارتها، بهدف رفع مستوى إنتاجية الجهاز الحكومي



حكومة الكفاءات

توظيف الفنون البصرية والأدائية في بيئة ثلاث مستشفيات في دبي بحسب برنامج الفن في كل مكان ضمن استراتيجية الفن في الأماكن العامة



الفن في كل مكان



مختبرات الإبداع 2018 «حكومة للناس»

2021، خاصة مع انقضاء نصف المدة الزمنية لتنفيذ الخطة. وركزت مختبرات الإبداع لهذا العام على تسريع التنفيذ بخطط واضحة وتجاوز أية تحديات يمكن أن تعترض سبل تحقيق أهداف خطة دبي 2021. وتم تحديد 8 مواضيع ذات أولوية ضمن محاور الخطة الستة، لمناقشتها خلال دورة هذا العام، بالتعاون مع هيئة تنمية المجتمع وهيئة الثقافة والفنون في دبي وهيئة الصحة في دبي والقيادة العامة لشرطة دبي ودائرة الأراضي والأملاك ودائرة الموارد البشرية لحكومة دبي.

واستندت إدارة المختبرات هذا العام إلى منهجيات حديثة في إدارة الحوار، تتمحور حول المستفيدين والمتعاملين، وتستشرف المستقبل وتعزز التفكير الإبداعي والحلول الخلاقة المرتكزة على التنفيذ الفعال والسريع. كما حرصت المختبرات على إشراك نخبة من الشباب للتأكد من توافق الحلول ومواءمتها لاحتياجاتهم الآنية والمستقبلية.

عقدت الدورة الرابعة من «مختبرات الإبداع» لخطة دبي 2021 بعنوان «حكومة للناس» يومي 11 و12 أبريل في فندق زعبييل هاوس في منطقة السيف التي كانت مركزاً رئيساً للتجارة البحرية مع نشأة إمارة دبي. وتسعى المختبرات إلى تحقيق رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، وتوجيهات سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي، الرامية إلى توفير سبل ودعائم الرفاه والعيش الكريم والسعادة التي يطمح إليها مجتمع الإمارة.

شارك في المختبرات أكثر من 200 من الخبراء والمختصين من مختلف الجهات الحكومية وشبه الحكومية والخاصة والقطاع المدني في مجالات عدة بهدف تقديم أفضل المخرجات الممكنة لتسريع تحقيق مستهدفات خطة دبي



الأراضي والأملاك، وسعادة الخبير طارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي، وسعادة الدكتور عبدالله محمد الكرم رئيس مجلس المديرين والمدير العام لهيئة المعرفة والتنمية البشرية، وسعادة أحمد عبدالكريم جلفار مدير عام هيئة تنمية المجتمع في دبي، وسعادة عبدالله علي بن زايد الفلاسي مدير عام دائرة الموارد البشرية لحكومة دبي، وسعادة خليفة سهيل الزفين الرئيس التنفيذي لمؤسسة مدينة دبي للطيران، وسعادة أحمد سعيد بن مسحر الأمين العام للجنة العليا للتشريعات في إمارة دبي، وسعادة علي محمد المطوع الأمين العام لمؤسسة الأوقاف وشؤون القصر، وسعادة عارف عبيد

المهيري المدير التنفيذي لمركز دبي للإحصاء، وسعادة خليفة حسن الدراي المدير التنفيذي لمؤسسة خدمات الإسعاف في دبي، وسعادة سعيد النابودة المدير التنفيذي لقطاع الثقافة والتراث.

أثمرت مختبرات الإبداع هذا العام العديد من الأفكار الإيجابية

والمبادرات الرامية إلى تسريع تحقيق أهداف خطة دبي 2021. كما تم وضع مخطط عمل لكل مبادرة لضمان المباشرة في تنفيذ التوصيات والبرامج المقترحة بشكل فاعل وفوري. وستتم مباشرة التنفيذ من خلال فرق تنفيذية تشمل المعنيين من القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع المدني. كما ستتم متابعة التنفيذ بشكل دوري لتقييم مستويات الإنجاز المحققة وضمان تحقيق تقدم ملموس في معالجة التحديات الرئيسة التي تواجهها الإمارة بشكل سريع.

وحظيت المختبرات هذا العام بزيارة من سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي، اطلع خلالها سموه على أهم نقاط النقاش والمقترحات المبتكرة لمعالجة التحديات القائمة. وأكد سموه على أهمية مخرجات المختبرات في دعم مساعي حكومة دبي لتحقيق رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، في تهيئة البيئة الحاضنة والمحفزة وعلى ضرورة أن تتمحور كافة الخطط والمبادرات حول إسعاد أفراد مجتمع دبي والعمل على رفاههم، وجعل دبي المكان المفضل

للعيش والعمل ومقصد الزائرين من جميع أقطار العالم، وتسخير كافة الإمكانيات اللازمة لتحقيق المزيد من الرقي والتقدم. كما حضرت سمو الشيخة لطفة بنت محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس مجلس الإدارة في هيئة الثقافة والفنون في دبي جانباً من فعاليات مختبرات الإبداع.

وزار عدد من الشخصيات القيادية من إمارة دبي مختبرات الإبداع هذا العام، من بينهم مدراء عموم في

حكومة دبي، وتفاعلو في نقاشات المختبرات المختلفة مع المشاركين وأثروا بأرائهم واقتراحاتهم المواضيع المطروحة للنقاش تعزيزاً للتعاون والتكامل بين الخطط والتوجهات الاتحادية والمحلية وبين القطاعين الحكومي والخاص. وكان من بين الذين زاروا المختبرات معالي الفريق ضاحي خلفان تميم نائب رئيس الشرطة والأمن العام في دبي، وسعادة اللواء محمد أحمد المري مدير عام الإدارة العامة للإقامة وشؤون الأجانب، وسعادة اللواء عبدالله خليفة المري القائد العام لشرطة دبي، وسعادة سلطان بطي بن مجرن مدير عام دائرة



” لم يأت اسم «حكومة للناس» كمجرد عنوان لمختبرات هذا العام، إنما هو تجسيد وانعكاس لنهج متأصل تتبعه قيادتنا بأن الإنسان هو أعلى وأثمن ما نملك. كما تم اختيار منطقة السيف المطلة على خور دبي لتحفيز المشاركين على استلهام الأفكار البناءة والريادية من خلال استذكار نهج آبائنا المؤسسين في الكفاح والمثابرة والإبداع لتحويل دبي من قصة المستحيل إلى الا مستحيل.“

سعادة عبدالله محمد البسطي
الأمين العام للمجلس التنفيذي لإمارة دبي





رحلة التمكين

”المواطنون نصب أعيننا، ونعمل بكافة إمكانياتنا في سبيل تحقيق رفعتهم وازدهار مستقبلهم، فالمواطن الإماراتي كان ولا يزال يتصدر أولوياتنا.“

سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم
ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي



خلفية عامة

تسعى خطة دبي 2021 إلى تمكين الفرد وتعزيز قدرته على النهوض بمسؤولياته تجاه نفسه أولاً، ومن ثم تجاه أسرته والمجتمع. ويشكل التعليم والصحة وفرص المشاركة أهم عناصر هذا التمكين، وصولاً إلى تحقيق السعادة. ولهذا أولت دبي الاستثمار في رأس المال البشري حيزاً كبيراً من اهتمامها باعتباره الاستثمار الحقيقي. ويمثل الفرد أساساً للعديد من السياسات والتشريعات الحكومية، حيث وضعت مسألة الارتقاء بمنظومة التعليم والرعاية الصحية وتزويد الفرد بكافة أنواع المعرفة والعلوم على رأس أولوياتها ليتمكن الإماراتيون من مواكبة التطور ولعب دور فعال وريادي ومبدع في نهضة إمارة دبي في كافة المجالات ورغد السوق المحلي بكوادر مؤهلة.

لتحقيق الغايات التي تطمح إليها دبي، لابد من تضافر الجهود الحكومية والمثابرة في تذليل التحديات التي تحول دون تحقيق مستهدفات خطة دبي 2021. وفي هذا السياق، عملت هيئة تنمية المجتمع بمشاركة الجهات المعنية من خلال مختبرات الإبداع بعنوان «رحلة التمكين» على تطوير برنامج متكامل للتمكين الاجتماعي يهدف إلى رفع الوعي عند الأفراد، وخاصة الشباب منهم، بأهمية العمل وتعزيز الاستقلالية والاعتماد على الذات، وزيادة نسبة مشاركة الإماراتيين في سوق العمل.



تطوير منظومة متكاملة لتمكين الإماراتيين
ودفعهم للانخراط في سوق العمل

أهم نقاط النقاش والتحديات الرئيسية

وجود ربط إلكتروني بين هذه الجهات، مما يعيق التقييم الدقيق للحاجة للمنفعة، وقد يعزز عدم الرغبة في العمل

- غياب قاعدة بيانات شاملة للمتفعين، مما يعيق عملية رصد الاحتياجات الاجتماعية واستشراف التحديات المستقبلية ووضع الحلول الاستباقية

- تدني نسبة مشاركة الإماراتيين في سوق العمل، وفي القطاع الخاص على وجه الخصوص

- ضعف التعليم المهني والبرامج التأهيلية

- ضعف عملية إدارة الحالات لعدم وجود بحث اجتماعي وفق منهاج ومعايير معتمدة

- صعوبة توظيف المتفعين لضعف المؤهلات التعليمية والخبرات العملية لديهم

عرض فريق هيئة تنمية المجتمع نبذةً عن القانون رقم (7) لسنة 2012 بشأن المنافع المالية والاجتماعية في إمارة دبي والبيانات التحليلية للوضع الراهن للفئات المستفيدة من المنافع والقابلة للتمكين لعام 2017. وناقش الفريق الأسباب الرئيسية التي يمكن أن تؤدي إلى استمرارية الاعتماد على المنفعة المالية، والتي تكمن في:

- ارتفاع تكاليف المعيشة في الإمارة

- ضعف منظومة التمكين الاقتصادي والاجتماعي التي تقود إلى الاستغناء عن المنافع المالية، وغياب برنامج تمكين فعال مبني على احتياجات سوق العمل وقدرات المتفعين

- غياب السياسات والتشريعات التي تعزز مفهوم التمكين وتشجع الاعتماد على الذات

- توفير المنافع المالية من جهات مختلفة، وعدم



أهم التوصيات

تمت مناقشة أهمية غرس ثقافة التمكين وإيجاد فرص عمل مناسبة للقادرين على العمل من الأسر المستحقة للمنافع الاجتماعية بما يساهم بشكل نوعي في تحويل مسار حياتهم وتوظيف قدراتهم ومهاراتهم في سوق العمل بشكل إيجابي يعود عليهم بالمنفعة المباشرة، والمشاركة في عملية التنمية والنهضة في الإمارة، وعلاج ظاهرة الزيادة في نسب الإماراتيين في سن العمل الذين يواجهون تحديات لمواكبة احتياجاتهم ضمن معدلات الدخل الحالي.

وتم الاتفاق على أن تتبنى هيئة تنمية المجتمع مسؤولية:

01

تطوير وإدارة التمكين المستدام وتطوير نظام فعال لإدارة الحالات، وإدارة المعرفة الاجتماعية من خلال توظيف بيانات سجلات طالبي المعونة لأغراض التنبؤ واتخاذ القرار

02

بناء الشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات التعليمية والشركات الرائدة في القطاعين العام والخاص لبناء المهارات وتحسين فرص الدخل

03

تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية المطلوبة لضمان نجاح رحلة التمكين



” نقدم الشكر للأمانة العامة للمجلس التنفيذي على جهودهم لتنفيذ مختبرات الإبداع والتي تعتبر طريقة متميزة ومبتكرة لتسريع وتطوير العمل الحكومي المشترك. شاركت هيئة تنمية المجتمع في أربعة مختبرات من أصل ثمانية، وما نتوقعه بأن تخرج الهيئة بتوصيات لتطوير وتسهيل الخدمات في دبي وزيادة نسبة السعادة لدى جميع فئات المتعاملين في إمارة دبي. ليست هذه أول مختبرات نشارك بها، ولكننا نلاحظ أن هناك تطوراً في تنظيمها، ونتمنى أن تستمر هذه الفكرة وأن تكون قاعدة متميزة للمجتمع.“

سعادة أحمد عبد الكريم جلفار
مدير عام هيئة تنمية المجتمع



البرامج التي سيتم تنفيذها

الرقم	البرنامج	الجهة المسؤولة	تاريخ الانتهاء
1	تحليل الوضع الحالي بما في ذلك الأطر التشريعية المتعلقة بالتمكين ووضع حلول مبتكرة لدعم عمليات التمكين (سواء سياسات أو برامج أو أطر تنظيمية).	هيئة تنمية المجتمع	3/6/2018
2	تطوير برنامج دبي للتمكين يتضمن خمسة محاور رئيسة (الرصد والاستباق، والوقاية، والتأهيل والتدريب، وتحسين الدخل، والدعم الاجتماعي) من خلال طرح برامج تأهيلية تساعد الفئات المستفيدة لمدة زمنية محددة على تحقيق الاستقلال المالي وتحويلهم من مستهلكين إلى مشاركين وتعزيز التحاقهم بسوق العمل.	هيئة تنمية المجتمع	30/4/2018
3	إطلاق برنامج «سفراء التمكين» في الجهات الحكومية والخاصة الذين يقع على عاتقهم التعريف بفرص العمل وتقديم الدعم لطالبيه.	هيئة تنمية المجتمع	30/5/2018
4	إنشاء صندوق دعم عمليات التمكين، ليدار بأنظمة إدارية ومالية كفؤة في تنفيذ المشاريع المختلفة.	هيئة تنمية المجتمع	30/5/2018



المشاركون في المختبر



الرقم	الاسم	المسمى الوظيفي، الجهة
1	الدكتور السيد محمد الهاشمي	المدير التنفيذي لقطاع المنافع والتمكين، هيئة تنمية المجتمع
2	فريد المرزوقي	مدير تنفيذي، قطاع الموارد البشرية والمالية والإدارية، جمارك دبي
3	الدكتور ناجي المهدي	المدير التنفيذي، المعهد الوطني للتدريب المهني
4	الدكتور وافي داوود	رئيس الاستراتيجية والتميز، هيئة المعرفة والتنمية البشرية
5	عيسى الزعابي	نائب أول رئيس قطاع خدمات الدعم، غرفة تجارة وصناعة دبي
6	الدكتور أحمد الجبّور	مدير إدارة شؤون الزكاة والصدقات، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري
7	الدكتور طارق إبراهيم	مدير إدارة الدراسات والبحوث، هيئة تنمية المجتمع
8	عادل العوضي	مدير تخطيط الموارد البشرية، هيئة الطرق والمواصلات
9	عائشة المحياس	مدير إدارة بناء القدرات الوطنية، دائرة الموارد البشرية لحكومة دبي
10	مريم سلطان المعيني	مدير إدارة توطيّن القطاع السياحي، كلية دبي للسياحة
11	يوسف بن لاحج الفلاسي	مدير إدارة التمكين المالي، هيئة تنمية المجتمع
12	نور حامد باوزير	نائب مدير قسم الشراكات الدولية، دائرة الأراضي والأملاك
13	غيث الشمايلة	أخصائي أول تمكين، هيئة تنمية المجتمع
14	سعيد عبيد	أخصائي أول تمكين، هيئة تنمية المجتمع
15	إيهاب محمد جلال الدين	مستشار، كاتاليسست سوليوشنز
16	سمير ماهر الشرفا	مستشار
17	غانم الفلاسي	مدير الجلسة
18	الدكتورة آمنة المازمي	مدير إدارة السياسات والاستراتيجيات للتنمية الاجتماعية بالإنبابة، الأمانة العامة للمجلس التنفيذي لإمارة دبي
19	سامي محمد علي	استشاري أول، إدارة الحوكمة، الأمانة العامة للمجلس التنفيذي لإمارة دبي
20	علي المرزوقي	مدير برامج أول، قطاع الإدارة الاستراتيجية والحوكمة، الأمانة العامة للمجلس التنفيذي لإمارة دبي



طفولة آمنة

”أود أن أثني على الجهود التي
اتسمت بالعمل التشاركي بين
مختلف المؤسسات، فبهذه الروح
الجماعية الإيجابية نستطيع تحقيق
تطلعات شعبنا، فنحن حكومة
للناس نعمل من أجلهم، ومن
أجل الوصول للرقم واحد عالمياً في
جميع المجالات، فمهمتنا سعادة
ورفاه الفرد والمجتمع.“

سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم
ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي



خلفية عامة

أولت خطة دبي 2021 أهمية كبرى لترسيخ مبادئ العيش المشترك ضمن مجتمع متلاحم ومتماسك، يمنح أفرادها الشعور بالاحترام والمساواة في التعامل. ويأتي الأشخاص الأكثر عرضة للتضرر على رأس أولويات الخطة، من حيث التأكد من حصولهم على حقوقهم والخدمات التي تحميهم وتمكنهم من الاندماج في المجتمع. وتوافقت أهداف خطة دبي 2021 مع التوجهات الاتحادية؛ حيث صدر في مارس 2016 القانون الاتحادي رقم (3) بشأن حماية حقوق الطفل، ليتوج جهود جميع العاملين في القطاع لحماية الطفل وللتأكيد على أن جميع التدابير الأساسية متوفرة لحمايته ونموه بشكل سوي وسليم.

وفي هذا السياق، وجه سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي، أثناء زيارته لهيئة تنمية المجتمع في فبراير 2018، بضرورة مواصلة جهود الجهات المعنية بحماية الطفل في إمارة دبي من خلال توحيد الخط الساخن وإنشاء قاعدة بيانات مركزية في هيئة تنمية المجتمع لرصد الإساءة والاستغلال والإهمال والعنف الممارس ضد الأطفال في الإمارة لضمان أن تكون دبي مدينة حاضنة لنمو وتطور الطفل. وعليه، تبني المشاركون في مختبر طفولة أمنة مسؤولية ترجمة توجيهات سموه إلى واقع من خلال العمل على تطوير منظومة متكاملة ومتربطة تضع مصالح الطفل الفضلى في قمة أولوياتها.



تصميم وتطبيق نظام متكامل لحماية الطفل في إمارة دبي

أهم نقاط النقاش والتحديات الرئيسية

الساخنة، تصل إلى 7 خطوط في إمارة دبي وعدة جهات معنية بحماية الطفل محلياً واتحادياً، ما يسبب إرباكاً لدى المتعاملين، وخاصة الأطفال، عند التوجه إلى السلطات للإبلاغ عن حالات الإساءة.

بالإضافة إلى ما سبق، تتصف المنظومة بعدم وضوح مسارات التحويل لحالات الإساءة بين الجهات المعنية وتضارب أدوارها ومسؤولياتها والإجراءات المتبعة، في ظل غياب تصنيف موحد لنوعية الإساءة ودرجة خطورتها على الطفل. وغالباً ما يضطر الطفل إلى التعامل مع عدد كبير من الاختصاصيين في الجهات المختلفة في أماكن غير ملائمة للطفل ونفسيته.

وتركز المنظومة الحالية على التدخل بعد حدوث الإساءة من الناحية الجنائية بالدرجة الأولى، وتفتقر إلى برامج وخدمات وقائية لتمكين الأسر اجتماعياً ونفسياً لتفادي حدوث الإساءة في المقام الأول. كما يوجد ضعف في برامج وخدمات الرعاية والمتابعة اللاحقة. وهناك حاجة لتعزيز قطاع حماية الطفل في إمارة دبي من حيث عدد الاختصاصيين ومؤهلاتهم، وبخاصة الذكور منهم.

وتتفاوت درجات الوعي في أوساط المجتمع (الأطفال، الأسر، العاملون مع الأطفال، المؤسسات المعنية بحماية الطفل) فيما يخص حقوق الطفل وإجراءات وآليات الحماية. هذا بالإضافة إلى غياب سجل موحد لمرتكبي الإساءة ضد الأطفال وآليات تتبعهم ومراقبتهم. علاوة على أنه لا توجد متطلبات أمنية إضافية لتوظيف العاملين مع الأطفال.



شكل القانون الاتحادي رقم (3) لعام 2016 بشأن حماية حقوق الطفل الركيزة التي استند عليها النقاش على مدار يومي المختبر. وقد أجمع المشاركون في المختبر على أنه بالرغم من عدم صدور اللوائح التنفيذية للقانون حتى تاريخه، ليس هناك ما يمنع تطبيق القانون على صعيد الجهات المعنية في إمارة دبي، حيث أن معظم مواده غير مرتبطة باللوائح التنفيذية والاتفاق على أدوار ومسؤوليات الجهات المعنية المحلية في تنفيذه.

ودلت الإحصائيات حول حالات الإساءة إلى الأطفال في إمارة دبي الخاصة بهيئة تنمية المجتمع ومؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال والقيادة العامة لشرطة دبي إلى وجود ثغرات أساسية في المنظومة الإحصائية، حيث تبين أن لكل من هذه الجهات تصنيفاتها الخاصة بأنواع وأشكال الإساءة، كما أن هناك ازدواجية في الأعداد حين يتم تحويل الطفل من مؤسسة إلى أخرى ضمن المنظومة في ظل غياب نظام موحد لرصد حالات الإساءة إلى الأطفال في إمارة دبي وأنواعها.

وقد تعود أسباب ارتفاع نسبة الإساءة إلى الأطفال الإماراتيين إلى ارتفاع نسب الطلاق أو الفشل في إدارة الحياة الأسرية وتعرضهم للعنف من جراء هذه الخلافات الزوجية واستخدامهم أحياناً كوسيلة ضغط في الخلافات. كما وتشير الإحصائيات إلى أن الوافدين، أطفالاً وبالغين، يميلون إلى عدم الإبلاغ بسبب اعتقادهم بأن الخدمات الحكومية متاحة فقط للإماراتيين في ظل عدم توفر اختصاصيين متعددي اللغات والثقافات.

كذلك، تتعدد سبل وجهات الإبلاغ بين عدد من الخطوط

”مختبرات الإبداع فكرة جميلة جداً، ورأيت أن محاور النقاش وما يحدث من تبادل الرؤى والأفكار والاقتراحات التي تقدم تصب في مصلحة نجاح خطة دبي 2021. وتنوع الحضور من مشاركين وخبراء وشباب مثقف من مختلف التخصصات يدعو للفخر، ونسأل الله أن يوفق الجميع في طرح كل جديد دائماً وأبداً، وهذا ما تميزت به دولة الإمارات بشكل عام ودبي بشكل خاص.“

معالي الفريق ضاحي خلفان تميم
نائب رئيس الشرطة والأمن العام في دبي



أهم التوصيات

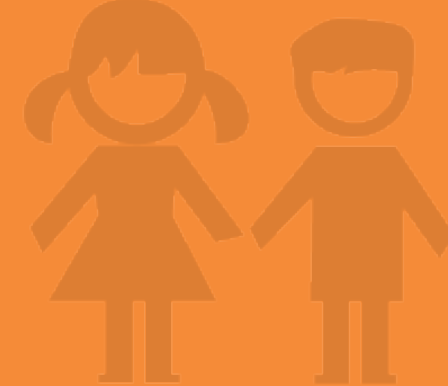
يهدف الانتقال من مفهوم حماية الطفل كتدخل لاحق بعد حصول الإساءة إلى مفهوم تعزيز سلامة جميع الأطفال في إمارة دبي وتحسين مناعتهم وقدرات أسرهم والبيئة المحيطة بهم، وأن سلامة الأطفال وحمايتهم هي مسؤولية مجتمعية مشتركة بين جميع المعنيين في عملية الحماية، اتفق المشاركون في مختبر طفولة آمنة على أن:

01

تقوم هيئة تنمية المجتمع بتقديم خدمات الرعاية والحماية للطفل من خلال وحدة حماية مركزية تتحمل مسؤولية تلقي البلاغات من خلال خط ساخن موحد وإدارة الحالات، ووضع المعايير والسياسات والإجراءات الخاصة بالوقاية والحماية والتدخل، وتنظيم عمليات الاستجابة والإحالة بين وحدات حماية الطفل في الجهات المعنية، وترخيص اختصاصيي حماية الطفل، ورصد البيانات، بالإضافة إلى حوكمة المنظومة لقياس مدى تطبيق نظام حماية الطفل في الإمارة.

02

تقوم الجهات المعنية التي تتعامل مع الأطفال بإنشاء فرق عمل متخصصة بحماية الطفل تتعاون فيما بينها بحسب المعايير والسياسات والإجراءات المعتمدة للوقاية والحماية والتدخل.



البرامج التي سيتم تنفيذها

الرقم	البرنامج	الجهة المسؤولة	تاريخ الانتهاء
11	تطوير نظام إلكتروني موحد ومتكامل للربط بين وحدات حماية الطفل (الإبلاغ، ومعايير الإساءة وشذتها، ومسارات التحويل، وقاعدة البيانات)	هيئة تنمية المجتمع بالتنسيق مع القيادة العامة لشرطة دبي ومؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال وهيئة الصحة في دبي ومحاكم دبي والنيابة العامة وهيئة المعرفة والتنمية البشرية ومؤسسة الأوقاف وشؤون القصر ووزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة ووقاية المجتمع ووزارة تنمية المجتمع	31/12/2019



الرقم	البرنامج	الجهة المسؤولة	تاريخ الانتهاء
1	تطوير نظام لإدارة ورصد منظومة حماية الطفل لقياس مدى تطبيق النظام والرقابة عليه	هيئة تنمية المجتمع بالتنسيق مع القيادة العامة لشرطة دبي ومؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال وهيئة الصحة في دبي ومحاكم دبي والنيابة العامة وهيئة المعرفة والتنمية البشرية ومؤسسة الأوقاف وشؤون القصر	31/8/2018
2	مذكرات تفاهم لتأطير التعاون بين الجهات المعنية بحماية الطفل	هيئة تنمية المجتمع بالتنسيق مع القيادة العامة لشرطة دبي ومؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال وهيئة الصحة في دبي ومحاكم دبي والنيابة العامة وهيئة المعرفة والتنمية البشرية ومؤسسة الأوقاف وشؤون القصر ووزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة ووقاية المجتمع ووزارة تنمية المجتمع	31/8/2018
3	توحيد الخط الساخن في إمارة دبي	هيئة تنمية المجتمع بالتنسيق مع الإدارة العامة لشرطة دبي ومؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال	30/9/2018
4	توحيد معايير غرف المقابلات مع الأطفال	القيادة العامة لشرطة دبي	30/9/2018
5	تطوير خطة إعلامية للتوعية والتثقيف بحقوق الطفل	هيئة تنمية المجتمع بالتنسيق مع القيادة العامة لشرطة دبي ومؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال وهيئة المعرفة والتنمية البشرية وهيئة الصحة في دبي ومؤسسة دبي للإعلام	31/12/2018
6	تطوير دليل معايير وإجراءات الإيواء على مستوى إمارة دبي	مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال بالتنسيق مع هيئة تنمية المجتمع وهيئة الصحة في دبي ومؤسسة الأوقاف وشؤون القصر	31/12/2018
7	تحديد متطلبات الضبطية القضائية لاختصاصيي حماية الطفل	هيئة تنمية المجتمع بالتنسيق مع وزارة تنمية المجتمع ووزارة العدل واللجنة العليا للتشريعات في إمارة دبي	31/12/2018
8	تطوير برنامج بناء القدرات لاختصاصيي حماية الطفل	هيئة تنمية المجتمع بالتنسيق مع الجامعات المحلية	31/12/2018
9	تطوير أدلة لإجراءات وتدابير حماية الطفل في جميع المؤسسات العاملة مع الأطفال	هيئة تنمية المجتمع بالتنسيق مع جميع المؤسسات الحكومية والخاصة التي تقدم خدمات للأطفال	31/7/2019
10	تطوير واعتماد برامج تأهيلية لتمكين ورفع كفاءة (1) الأسرة (2) اختصاصيي حماية الطفل (3) العاملين مع الأطفال (4) الأطفال أنفسهم	هيئة تنمية المجتمع بالتنسيق مع جميع الجهات المعنية بحماية الطفل في القطاعين الخاص والحكومي والجامعات ومراكز التدريب	31/7/2019

المشاركون في المختبر



الرقم	الاسم	المسمى الوظيفي، الجهة
1	القاضي خالد الحوسني	رئيس محكمة الأحوال الشخصية، محاكم دبي
2	المستشار عيسى سبت	رئيس نيابة الأسرة والأحداث، النيابة العامة
3	العقيد فيصل الشمري	رئيس جمعية الإمارات لحماية الطفل
4	إيمان حارب	مدير إدارة الحماية الاجتماعية، وزارة تنمية المجتمع
5	الدكتورة فاطمة الجاسم	استشارية طب الأطفال وأمراض الرئة والتنفس، هيئة الصحة في دبي
6	الدكتورة جثم السري	مدير مركز إسعاد المتعاملين، وزارة الصحة ووقاية المجتمع
7	الدكتورة هالة الأبلم	نائب المدير، قرية العائلة، مؤسسة الأوقاف وشؤون القصر
8	الدكتورة منى البحر	أستاذ مساعد، جامعة الإمارات
9	فاطمة بالرهيف	المدير التنفيذي لجهاز الرقابة المدرسية، هيئة المعرفة والتنمية البشرية
10	روضة الرزوقي	رئيس قسم حماية الطفل، القيادة العامة لشرطة دبي
11	الدكتور عبدالعزيز الحمادي	مدير إدارة التلاحم الأسري، هيئة تنمية المجتمع
12	الدكتورة هبة عطية	مدير إدارة الرصد والشكاوى بقطاع حقوق الإنسان، هيئة تنمية المجتمع
13	عائشة المري	مدير إدارة التوعية والدراسات بقطاع حقوق الإنسان، هيئة تنمية المجتمع
14	بشرى قائد	رئيس قسم حماية الطفل، هيئة تنمية المجتمع
15	نانسي القرعان	رئيس قسم الرعاية الاجتماعية لأصحاب الهمم، هيئة تنمية المجتمع
16	غنيمة البحري	مدير إدارة الرعاية والخدمات الاجتماعية، مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال
17	حميد درويش	محامي ومستشار قانوني
18	عبدالله الدلال	مدير الجلسة
19	نهلة داؤود	استشاري أول، إدارة السياسات والاستراتيجيات للتنمية الاجتماعية، الأمانة العامة للمجلس التنفيذي لإمارة دبي
20	بدرية آل علي	استشاري أول، إدارة السياسات والاستراتيجيات للتنمية الاجتماعية، الأمانة العامة للمجلس التنفيذي لإمارة دبي
21	سامي ابراهيم	استشاري أول، إدارة السياسات والاستراتيجيات للتنمية المستدامة، الأمانة العامة للمجلس التنفيذي لإمارة دبي



مع الأمل... دبي

” سُررت بمشاركتي في النقاشات لما
لمسته من شغف وحرص على تحقيق
الأفضل، والاهتمام بفئات المجتمع
المختلفة، والعمل على وضع الخطط
لمواكبة التطورات المتلاحقة، والإيمان
بضرورة تطبيق مفاهيم جديدة
ومبتكرة تركز على التنافسية في تقديم
الخدمات وتحقيق الرفاه للجميع،
وتشجيع روح الإبداع والابتكار وتقدير
الكفاءات التي تلبي طموحاتنا العالية
دائماً. “

سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم
ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي



خلفية عامة

تهدف خطة دبي 2021 إلى أن تكون دبي موطناً لأفرادٍ مبدعين وممكّنين، ملوّههم الفخرُ والسعادة، وعلى أن يكون مجتمعها متلاحماً ومتماسكاً، لكي تصبح الإمارة المكانَ المفضل للعيش والعمل، والمقصّد المفضّل للزائرين. من هذا المنطلق، ومن مبدأ التسريع في تحقيق أهداف استراتيجية الصحة النفسية المعتمدة مؤخراً من قبل المجلس التنفيذي، استضافت مختبرات الإبداع 2018 مختبراً متخصصاً بعنوان «مع الأمل...دبي»، يهدف إلى الخروج بحلول ناجعة وقابلة للتطبيق السريع خلال هذا العام، في مجال الصحة النفسية للأطفال واليافعين في الإمارة.

تم دعم محتوى المختبر بثلاثة مختبرات فرعية تشمل مختبراً للشباب، وآخر لأولياء الأمور، ومختبراً ثالثاً يضم نخبة من الخبراء في مختلف الجهات العاملة في المجال سواء جهات حكومية، وخاصة، ومن القطاع الثالث.

يتمثل المخرج الأساسي من المختبر في إيجاد منظومة لدعم الأطفال واليافعين الذين يعانون من تحديات تتعلق بالصحة النفسية والعاطفية، وخاصة خلال فترة النمو، وتجاوز أية ظواهر سلبية يمكن أن تنجم عن وضع نفسي غير مستقر، كالسعي إلى إيذاء النفس أو المخاطرة تعبيراً عن وضع نفسي مضطرب. ويأتي المختبر منسجماً مع استراتيجية الصحة النفسية التي طورتها هيئة الصحة في دبي وتم إطلاقها بتاريخ 12 أبريل 2018.



تطوير منظومة الكشف والتشخيص لأمراض الصحة النفسية

أهم نقاط النقاش والتحديات الرئيسية

عن ذلك، خاصة في ظل تجريم إيذاء النفس في التشريعات المحلية بغض النظر عن الفئة العمرية المتأثرة. حيث أكد المختبر على أهمية إيجاد نظرة مجتمعية شمولية تركز على الاحتياجات العاطفية التي من شأنها ضمان النمو الأمثل للأطفال واليافعين في هذه المرحلة الحرجة من النمو. كما شدد أولياء الأمور والشباب على الحاجة لثلاثة عوامل من شأنها توفير خط الدفاع الأول ضد مهددات الصحة النفسية، بما يقي الإمارة من تبعات الأمراض النفسية مستقبلاً، وهي:

1. الدعم العاطفي
2. تعزيز الارتباط الاجتماعي
3. المنعة السلوكية الشخصية. ولهذا لا بد من تطوير الكفاءات في النظام التعليمي وفي أوساط الأسر. وتتوافق المقترحات مع مقترحات التقرير العالمي للسعادة 2018، والذي يؤكد على أن تداعيات الصحة النفسية للأطفال هي من أهم أسباب انخفاض معدلات السعادة لهذه الفئة، وأن المدارس هي البيئة المهمة التي توفر المنظومة الأمثل لتطبيق تدخلات التعليم الإيجابي، لضمان الصحة العاطفية للأطفال.

ترك التطور السريع أثراً مباشراً على أنماط الحياة، والنظام الأسري، والنسيج الاجتماعي في الإمارة، بما لذلك من أثر على الوضع النفسي للأفراد، بما فيهم الأطفال واليافعين. وهناك دلائل متزايدة على ارتفاع وتيرة انتشار الأمراض النفسية، والتي يتصدرها الاكتئاب الذي يمكن أن يقود إلى تبعات أكثر خطورة بما في ذلك التفكير في (أو الإقدام على) الانتحار.

وبالرغم من وجود عدد من الممارسات الجيدة، يتفاقم الضغط على منشآت تقديم خدمات الصحة النفسية في دبي، حيث تشهد هذه المنشآت تزايداً في أعداد المرضى، مقابل محدودية سعة البنية التحتية الخدمية، وعدم تكامل الخدمات عبر مختلف مراحل تطور المرض من الرعاية الصحية الأولية إلى الرعاية المتقدمة، وكذلك عدم توفر التخصصات اللازمة والكوادر المؤهلة، علاوة على عدم استيفاء سياسات التنظيم الصحي لمتطلبات تنظيم خدمات الصحة النفسية.

وتعاني الصحة النفسية من وصمة اجتماعية، وضعف الوعي والمعرفة في المجتمع بشأن أثر تفاقم مخاطر الصحة النفسية، والآثار الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تنجم



وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، يعاني 10 - 20% من الأطفال واليافعين على مستوى العالم من اضطرابات نفسية. علماً بأن 50% من مجمل الأمراض النفسية تبدأ في سن الرابعة عشرة.

”نشكر المجلس التنفيذي على عملهم في مختبر الإبداع، ونرى في هذه الدورة تنوعاً من الأفكار والإبداع الأمر الذي يدعو للفخر لما وصلت إليه دبي نحو العام 2021 متمنين للجميع التوفيق والاستفادة من أجل تحقيق غايات الخطة.“

سعادة خليفة حسن الدراي
المدير التنفيذي لمؤسسة دبي لخدمات الإسعاف



أهم التوصيات

خرج المختبر بمجموعة من التوصيات والمبادرات التي تهدف إلى إيلاء العناية بالصحة النفسية للأطفال والياfecين في مجتمع إمارة دبي:



01

الارتقاء بمستويات المنعة النفسية للأطفال والشباب من خلال تحسين النظرة الشخصية للصحة النفسية، وتحسين الممارسات الفردية والأسرية والمدرسية والمجتمعية المؤثرة على الاستقرار النفسي والعاطفي.

02

توفير أفضل مستوى من خدمات الصحة النفسية التي تتميز بالوفرة، والتكلفة المعقولة، والجودة العالية، للأطفال والياfecين وأسرهم، على أن تكون مصممة ليتم تقديمها بشكل مجتمعي شمولي متوافق مع احتياجات ورغبات المستفيدين.

03

ضمان توفر المتخصصين المؤهلين والخبراء في مجال الصحة النفسية مع توفير معايير ونظم الرقابة والتقييم الملائمة.



البرامج التي سيتم تنفيذها

الرقم	البرنامج	الجهة المسؤولة	تاريخ الانتهاء
1	الصحة العاطفية في المجتمع (التوعية والوقاية من مخاطر الصحة النفسية) - تطوير حملات توعية مجتمعية موجهة وتطوير دليل الصحة العاطفية لإمارة دبي، مع تضمين عناصر التقييم الشخصي لمستوى الصحة النفسية، وتوفير التدريب الملائم للمستفيدين حسب الفئات، مع التطبيق الأولي على المدارس، ومراكز الرعاية الصحية الأولية. - تطوير نموذج أولي لتطبيق تعليمي يقدم التوجيه المجتمعي في الصحة النفسية، ويتم تدعيمه بخط ساخن (خط الأمل)، وخدمات العلاج النفسي عن بعد.	هيئة الصحة في دبي بالتعاون مع هيئة المعرفة والتنمية البشرية وهيئة تنمية المجتمع	31/12/2018 31/3/2019
2	خدمات مجتمعية للصحة النفسية للأطفال والياfeعين - تطوير مسار إحالة المرضى وتطوير سياسة التأمين الصحي لدعم وتغطية خدمات الصحة النفسية. - إعادة تصميم خدمات الصحة النفسية في مركزين من مراكز الرعاية الصحية الأولية التابعة لهيئة الصحة في دبي وتجربتها بشكل أولي. - إطلاق نسخة أولية تجريبية من الخدمات المجتمعية المتكاملة ومجموعات الدعم.	هيئة الصحة في دبي بالتعاون مع مستشفى الجليلة التخصصي للأطفال وهيئة تنمية المجتمع	31/12/2018 31/3/2019 31/3/2019
3	الصحة النفسية والعاطفية في المنظومة التعليمية (المدارس والجامعات) - تطوير حقيبة «التعليم الإيجابي» التي سوف يتم تطبيقها ضمن المناهج الدراسية. - اعتماد منظومة تقديم خدمات الصحة النفسية المدرسية بتعيين عدد من المرشدين المختصين، ومسؤولي الدعم العاطفي، ومساعدتي دعم التعلم.	هيئة الصحة في دبي بالتعاون مع هيئة المعرفة والتنمية البشرية	31/9/2018 31/3/2019
4	خطة تطوير القوى العاملة في مجالات الصحة النفسية والعاطفية - وضح خطة متطلبات الترخيص المهني للأطباء النفسيين، ومختصي الرعاية الاجتماعية، والمهنيين في مجالات الدعم العاطفي. - تطوير برنامج تدريبي معتمد يتضمن مسارين للتأهيل أحدهما للمهنيين المتخصصين، والآخر لغير المتخصصين ووضع خطة لتوفير برنامج الماجستير في علم النفس الإكلينيكي وبرنامج للزمالة في مجال الصحة النفسية للأطفال.	هيئة الصحة في دبي بالتعاون مع هيئة تنمية المجتمع ومستشفى الجليلة التخصصي للأطفال	31/12/2018 31/3/2019

الرقم	البرنامج	الجهة المسؤولة	تاريخ الانتهاء
5	خطة التقييم وقياس الأداء لمستويات الصحة النفسية والعاطفية المجتمعية - وضع خطة للابتكار في بحوث الصحة النفسية، وتطوير السجلات، والبيانات ذات العلاقة. - إعادة تصميم منظومة إدارة الحالات استناداً إلى مبادئ الجودة والكفاءة والفعالية. - دراسة جدوى إنشاء منصة حكومية موحدة لخدمات الصحة النفسية في دبي ودراسة إجراء بعض التعديلات التشريعية اللازمة على القوانين الجنائية التي تقوم على تجريم بعض الأفعال الناجمة عن الاضطرابات النفسية خاصة الصادرة عن فئات القصر متضمنة الأطفال والياfeعين، والشباب كذلك.	هيئة الصحة في دبي بالتعاون مع هيئة تنمية المجتمع وسلطة مدينة دبي الطبية ووزارة الصحة ووقاية المجتمع	31/3/2019 31/12/2018 31/3/2019



المشاركون في المختبر

الرقم	الاسم	المسمى الوظيفي، الجهة
1	الدكتورة ضحى أحمد العوضي	مديرة مكتب الجودة والتميز، هيئة الصحة في دبي
2	الدكتورة نادية الدباغ	استشارية طب نفسي، ومديرة برنامج الصحة النفسية، هيئة الصحة في دبي
3	سامية الضاوي	خبيرة بحوث وسياسات، هيئة تنمية المجتمع
4	شون بافيت	مدير جهاز الرقابة المدرسية، هيئة المعرفة والتنمية البشرية
5	الدكتور مشعل عبد الكريم سلطان	طبيب نفسي للأطفال واليافعين، مستشفى الجليلة التخصصي للأطفال
6	الدكتورة أزهار أبو علي	طبيب نفسي للأطفال، مستشفى لطيفة للنساء والأطفال
7	الدكتور عادل كرائي	مدير، المركز الأمريكي للطب النفسي والأعصاب
8	الدكتورة صالحة أفريدي	مديرة، مركز لايت هاوس للرعاية
9	فرح عاقل	أخصائية تخطيط استراتيجي، هيئة الصحة في دبي
10	الدكتورة هيفاء الماضي	خبيرة صحة عامة ومستشارة، وزارة الصحة ووقاية المجتمع
11	الدكتورة نجلاء حسين سجواني	رئيسة قسم الصحة المدرسية، استشارية طب أسرة، وزارة الصحة ووقاية المجتمع
12	الدكتورة عائشة أحمد سيف الذيب	أخصائية الصحة العامة والمجتمع، هيئة الصحة في دبي
13	الدكتور كاظم العبادي	أخصائي أول الصحة العامة، هيئة الصحة في دبي

الرقم	الاسم	المسمى الوظيفي، الجهة
14	الدكتورة ربي الطبري	المديرة الإكلينيكية وأخصائية علم النفس التربوي والتعليمي، ذا دفلوبنغ تشايلد سنتر
15	جاي باوغان	مؤسس ومدير، معهد التنمية الاجتماعية والعاطفية
16	نانيت ويكر-أسيك	مؤسسة ومديرة، مركز فيرست كيدز الطبي للأطفال
17	أنيسة الشريف	مؤسسة ومديرة، تنشئة
18	الدكتور حسين علي المسيح	خبير قطاع التنمية الاجتماعية والرعاية، هيئة تنمية المجتمع
19	ريما حديد	أخصائية السلوك التربوي العاطفي، أكاديمية دبي الأمريكية
20	محمود نصر عارف	سعادة الطلبة، مدرسة البحث العلمي
21	سيف راشد السعيد	داعم للصحة النفسية، فريق مع الأمل
22	الدكتور بيفاند خاليقيان	مدير الجلسة
23	مريم العبيد	مستشار، إدارة السياسات والاستراتيجيات للتنمية المستدامة، الأمانة العامة للمجلس التنفيذي لإمارة دبي
24	شيخة اليماحي	محلل، إدارة السياسات والاستراتيجيات للتنمية الاجتماعية، الأمانة العامة للمجلس التنفيذي لإمارة دبي
25	د. ساندرا ويليز	مستشار، إدارة السياسات والاستراتيجيات للتنمية الاجتماعية، الأمانة العامة للمجلس التنفيذي لإمارة دبي





صحة 7 نجوم

خلفية عامة

تهدف مختبرات الإبداع إلى دعم تنفيذ خطة دبي 2021. ويأتي مختبر صحة ٧ نجوم بشكل خاص لتسريع تطوير نظام لقياس أداء الخدمات الصحية في إمارة دبي، وتجسير الفجوة المتمثلة بالضبابية بشأن مستوى كفاءة وجودة الخدمات الصحية في الإمارة. حيث تعد الخدمات الصحية المتميزة من ركائز تعزيز التجربة المعيشية في الإمارة لتكون المكان المفضل للعيش والعمل، والمقصد المفضل للزائرين، من خلال توفير أفضل الخدمات التعليمية والصحية والإسكان بما يلبي احتياجات الجميع.

شارك في المختبر نخبة من ممثلي القطاع الصحي في دبي من هيئة الصحة في دبي وسلطة مدينة دبي الطبية ووزارة الصحة ووقاية المجتمع، بالإضافة إلى ممثلين عن القطاع الصحي الخاص. وتنوعت اختصاصات المشاركين، ما بين أطباء وممرضين وإداريين ومدراء للمنشآت الصحية ومدراء في جودة الخدمات الصحية، واختصاصيين في التنظيم الصحي ومراقبة الأداء واستشاريين في البيانات الصحية.



تطوير منظومة لقياس جودة الخدمات الصحية في دبي

أهم نقاط النقاش والتحديات الرئيسية

- **حوكمة القطاع الصحي في الإمارة:** يتم تنظيم الخدمات الصحية في إمارة دبي عن طريق هيئة الصحة في دبي وسلطة مدينة دبي الطبية ووزارة الصحة ووقاية المجتمع. يفرض تعدد الجهات المنظمة نوعاً من التباين في بعض المعايير المتعلقة بالترخيص والمتابعة ومراقبة الأداء والتفتيش، وبالتالي يصعب التحقق من مستوى جودة الخدمات الصحية عبر جميع المنشآت الصحية في الإمارة.
 - **غياب منظومة موحدة لقياس الأداء:** في ظل غياب نظام موحد لقياس الأداء في الإمارة، سيكون من الصعب قياس أداء الخدمات الصحية بسبب التفاوت في مجموعة المؤشرات المراد قياسها، وإمكانية اختلاف عمليات احتساب المؤشرات بسبب عدم الاتفاق على توحيد معادلات قياسها.
 - **اختلاف الأنظمة الإلكترونية في المنشآت:** تتعدد أنظمة إدارة السجلات الطبية للمرضى في المنشآت الصحية نتيجة اختلاف الأنظمة المستخدمة، الأمر الذي قد يشكل تحدياً في مستوى جودة البيانات الصحية وإمكانية الوصول إليها.
- ناقش المختبر التحديات المتعلقة بقياس جودة الخدمات في المنشآت الصحية. واستعرض مراحل إنجاز مشروع «قياس» الذي تنفذه هيئة الصحة في دبي، بهدف تقديم الدعم اللازم لتسريع عملية تنفيذه في الإمارة. وتعددت فقرات أجندة المختبر لتشمل في اليوم الأول تعريفاً بمكونات النظام الصحي في دبي والجهات المعنية بالتنظيم، ومناقشة التحديات التي ساهمت في ضبابية مستوى كفاءة وجودة الخدمات الصحية في الإمارة، بالإضافة إلى عرض دراسة حالة لتقييمها ومن ثم الاستفادة من الممارسات المختلفة في قياس جودة الخدمات الصحية إقليمياً وعالمياً. وشهد اليوم الثاني عرض تجربة نظام الرقابة المدرسية التابع لهيئة المعرفة والتنمية البشرية، إضافة إلى تجربة دائرة الصحة بأبوظبي في برنامج «جودة» الذي يُعنى بقياس جودة الخدمات المقدمة من خلال المنشآت الصحية في إمارة أبوظبي. كما ناقش المختبر أبرز مؤشرات الأداء في مجال سلامة المرضى وسعادتهم والمؤشرات التشغيلية والمالية إضافة إلى مؤشرات الجودة السريرية.
- وانتهى المختبر إلى الاتفاق على خطة عمل تنفيذية متضمنة الأنشطة والمراحل المختلفة لتسريع تنفيذ مشروع «قياس» خلال إطار زمني محدد. أما التحديات التي تمت دراستها في المختبر، فقد تركزت على ثلاثة جوانب:



”مختبرات الإبداع مصدر فخر كبير لنا لنكون من ضمن الفريق الذي يسهم في العملية التنموية، ونحن كمسؤولين نقف معكم وبجانبكم لدعمكم لتحقيق المستهدفات، وأنا فخور بأن أكون متواجداً في هذا الموقع مع هذه المجموعة المليئة بالطاقة الإيجابية التي لا تدخر جهداً في إحداث تغيير في المجتمع.“

سعادة خليفة سهيل الزفين
الرئيس التنفيذي لمؤسسة مدينة دبي للطيران



أهم التوصيات

إمكانية تصنيف المنشآت الصحية حسب الكفاءة ومخرجات الأداء، وكذلك تعزيز مبدأ الشفافية وطرح خيارات أمام المرضى لاختيار مقدم الرعاية الصحية المناسب لهم، والذي سيساهم بدوره في تحسين تجربتهم ورفع مستوى سعادتهم ورضاهم وثقتهم في النظام الصحي. كما سيساعد المشروع في تطوير نظام فعال لدعم اتخاذ القرار في مجال تنظيم وتقديم الخدمات الصحية، إضافة إلى المساهمة في تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الصحي وتطوير السياحة العلاجية في الإمارة.

تم الاتفاق على ضرورة إيجاد منظومة موحدة لقياس الأداء، تتم إدارتها من خلال هيئة الصحة في دبي. من خلال هذه المنظومة يتم الاتفاق على معايير قياسية وبقاء من مؤشرات الأداء في خمس ركائز أساسية، تتعلق بسلامة المرضى وسعادتهم والجودة السريرية والعمليات التشغيلية والمالية. وتتم إدارة المنظومة من خلال نظام إلكتروني متطور يتم عن طريقه تنسيق الوصول لجميع البيانات المطلوبة من مختلف المنشآت الصحية بقطاعيه العام والخاص في الإمارة وبطريقة آمنة ودقيقة. وسيساهم نظام «قياس» في تحديد مستوى كفاءة وجودة الخدمات الصحية في الإمارة، إضافة إلى



البرامج التي سيتم تنفيذها

الرقم	البرنامج	الجهة المسؤولة	تاريخ الانتهاء
1	استكمال دراسة الوضع الحالي والمقارنات المعيارية.	هيئة الصحة في دبي	11/5/2018
2	تطوير منهجية القياس وقائمة المؤشرات المعتمدة بصيغتها النهائية.	هيئة الصحة في دبي	30/6/2018
3	تطوير النظام ليشمل اختيار المؤشرات التي سوف يتم قياسها وبناء الخوارزميات اللازمة ومنصة ذكاء الأعمال.	هيئة الصحة في دبي	5/8/2018
4	إطلاق المرحلة التجريبية من المشروع.	هيئة الصحة في دبي	16/9/2018
5	إطلاق المرحلة النهائية من المشروع وإعداد التقارير اللازمة لتصنيف المنشآت الصحية حسب جاهزيتها.	هيئة الصحة في دبي	30/9/2018



المشاركون في المختبر

الرقم	الاسم	المسمى الوظيفي، الجهة
1	الدكتورة منال محمد عمران تريم	المدير التنفيذي، قطاع خدمات الرعاية الصحية الأولية، هيئة الصحة في دبي
2	الدكتورة منى عبد الرزاق تهلك	المدير التنفيذي، مستشفى لطيفة، هيئة الصحة في دبي
3	الدكتور مروان محمد الملا	مدير إدارة التنظيم الصحي، هيئة الصحة في دبي
4	جوليانا مايكل عبود	استشاري جودة، هيئة الصحة في دبي
5	أمل خميس المحرزي	رئيس شعبة إدارة الأداء، هيئة الصحة في دبي
6	أحمد عمر حمدان	ضابط جودة طبية رئيسي، هيئة الصحة في دبي
7	إيهاب إسماعيل بوادي	ضابط جودة طبية رئيسي، هيئة الصحة في دبي
8	الدكتورة فكرية أرجمند	مدير إدارة الشؤون الطبية، سلطة مدينة دبي الطبية
9	سارة الطاهر	مدير أول استراتيجية، سلطة مدينة دبي الطبية
10	الدكتور أحمد العمادي	استشاري ومدير طبي، مستشفى البراحة، وزارة الصحة ووقاية المجتمع
11	الدكتور عمر نجم	مستشار أول، دائرة جودة الرعاية الصحية، دائرة الصحة -أبو ظبي
12	الدكتورة شمسة عبد الله بن حماد	المدير التنفيذي للعمليات، مستشفى ميدكير للأمهات والاطفال
13	الدكتور طارق فتحي حسن عبد الغفار	الرئيس التنفيذي للعمليات، ميديكليتك
14	الدكتور محمد شاجر غفار	الرئيس التنفيذي، مستشفى بارجيل
15	كايافيزي موثوفاير	مدير الجودة، مستشفى إن إم سي
16	شادن هيلتون	استشاري أول، شركة آي بي أم واتسون هيلث
17	مارك سميث	استشاري بيانات، شركة آي بي أم واتسون هيلث
18	الدكتور سيف أحمد سالم درويش	مدير الجلسة
19	قبس الشاعر	مدير، مركز ريفورما للإستشارات
20	محمد الجلولي	مستشار أول، الأمانة العامة للمجلس التنفيذي لإمارة دبي
21	عائشة الأحمد	متدربة، الأمانة العامة للمجلس التنفيذي لإمارة دبي
22	الدكتور سامي مانع أحمد	مستشار الصحة، الأمانة العامة للمجلس التنفيذي لإمارة دبي





لن أعود

” تستعد دبي كعادتها للمستقبل والارتقاء بها
لجعلها المكان المفضل للعيش والعمل
والمقصد المفضل للزائرين، وتحقيق سعادة
الفرد، وتوفير الرفاه والحياة الكريمة للجميع
من خلال خطط بعيدة المدى تتسم بالمرونة
والفعالية وتعتمد في نهجها على طريقة التفكير
الإبداعي، والمشاركة الجماعية للأطراف المعنية،
إيذاناً ببدء مرحلة جديدة من العمل المتواصل
لدعم دبي في مسيرتها نحو الريادة والعالمية في
مختلف المجالات الحيوية، وفق خطط تضمن
استمرارية النجاح واستدامته.

سعادة عبدالله محمد البسطي
الأمين العام للمجلس التنفيذي لإمارة دبي



خلفية عامة

انطلاقاً من أهداف خطة دبي 2021 في جعل الإمارة الأكثر أمناً، تم عقد مختبر الإبداع «لن أعود» والذي يهدف إلى تعزيز أطر الوقاية لمنع العود للجرائم بكافة أنواعها، من خلال دراسة الممارسات التي تطبقها المؤسسات العقابية ومدى كفاية العقوبات المطبقة على العائدين، ونوعية البرامج الإصلاحية المنفذة، بالإضافة إلى مدى جدوى برامج الرعاية اللاحقة وتأثيرها في دمج الملتحقين في المجتمع. شارك في المختبر نخبة من الخبراء والمختصين في القطاعات الأمنية والاجتماعية والصحية والنفسية؛ حيث تمت دراسة الموضوع من الجوانب المختلفة لمعرفة أسباب العود وأفضل الحلول للتدخل في المراحل المختلفة من وقوع الجريمة وبعد وقوعها والعود للجريمة نفسها أو غيرها.



إيجاد حلول متكاملة لعلاج ظاهرة العودة إلى الجريمة

أهم نقاط النقاش والتحديات الرئيسية

علماء بأن نزلاء الأحكام البسيطة (أقل من ثلاثة شهور) أو المحكومين بغرامات مالية، غير مشمولين في تلك البرامج أسوة بالنزلاء الآخرين ممن يقضون عقوبات أكثر تشديداً.

- **غياب خطط وسياسات واضحة لدمج وتمكين من انقضت محكوميتهم في المجتمع:** بالرغم من البرامج التي يوفرها مركز «عونك» التابع لهيئة تنمية المجتمع إلا أن الإقبال عليها ضعيف نظراً لغياب منظومة متكاملة من برامج التمكين. علماً بأن التطبيق ينبغي أن يبدأ من داخل المؤسسات العقابية. كما أنه لا توجد سياسات متكاملة تحفز القطاع الخاص للمساهمة في دمج وتمكين العائدين عبر توفير فرص وظيفية أو التأهيل والدمج. بالإضافة إلى ضعف برامج التوعية التخصصية الموجهة للأسرة والمجتمع حول كيفية التعامل مع العائدين للجريمة والوقاية منها.
- **محدودية الخدمات العلاجية والتأهيلية المقدمة لمدمني المواد المخدرة والمؤثرات العقلية بما يتواءم مع الاحتياجات المتزايدة:** غياب نظام إلكتروني موحد لضبط عملية صرف العقاقير من قبل المنشآت الصحية، بالإضافة إلى صعوبة تنفيذ الأحكام القضائية الخاصة بإيداع المدمنين بالمراكز العلاجية لعدم توافر الاشتراطات الأمنية كالحرس والعزل عن بقية المرضى. علماً بأن عقوبة مدمن المخدرات غير مشددة.
- **جنوح الأحداث وعودتهم للجريمة:** وذلك نظراً لمحدودية الاهتمام بالفئات العمرية المدرسية المعرضة للانحراف، وغياب مراكز علاجية وإصلاحية موجهة لهذه الفئة.

ناقش المشاركون في المختبر مؤشر العود للجريمة وكيفية قياسه عالمياً، إلى جانب استعراض أفضل الممارسات المتبعة للحد من هذا المعدل مثل محاكم المخدرات المطبقة في ثلاث وعشرين دولة، وبرامج التدريب والتأهيل داخل السجون، وبرامج الرعاية اللاحقة المطبقة في دول مختلفة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وسنغافورة والمملكة المتحدة والنرويج وفنلندا والسويد. كما تمت مناقشة أهم الأسباب المؤدية إلى العود وأدوار القطاعات المعنية في الحد منه. وقد خرج المشاركون من المختبر بمجموعة من التحديات التي أجمعوا على ضرورة معالجتها، ومن أهمها:

- **غياب نظام رصد حالات العود سواء على مستوى الدولة أو الإمارة:** حيث تواجه الأجهزة الأمنية في إمارة دبي تحدياً في رصد العود للجرائم الواقعة خارج إمارة دبي. وعلى الرغم من تسجيل مؤشر العود للجريمة في إمارة دبي معدل 17% بين أوساط الإماراتيين خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، إلا أن هذه النسبة لا تعكس واقع العود للجريمة ولا يمكن مقارنتها بغيرها من النسب العالمية، نظراً لعدم وجود آلية واضحة لقياس العود على مستوى الدولة.
- **غياب منظومة متكاملة لبرامج تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية حسب التهمة:** تطبق اليوم برامج دينية ورياضية وتوعوية داخل المؤسسات العقابية. إلا أن هذه البرامج غير كافية، وتعتمد بالدرجة الأولى على توفر الموارد. كما أن ندرة الكوادر المتخصصة في مجالات الوقاية والتوعية والتأهيل ودمج المحكومين والعائدين للجريمة يعد أحد أهم العوامل المؤدية إلى ضعف البرامج التوعوية والتدريبية التي تستهدف هذه الشريحة في المجتمع.

”رأينا في مختبرات الإبداع هذا العام عملاً جباراً وممتعاً في ذات الوقت، ومشاركتنا باسم مؤسسة الأوقاف وشؤون القصر في مختبرين يصب في مصلحة عمل المؤسسة في تسريع تحقيق المستهدفات وفي خدمة الجهات الأخرى التي تخدم المجتمع بهدف إسعاد الناس، فنحن حكومة للناس قولاً وفعلًا.“

سعادة علي محمد المطوع

الأمين العام لمؤسسة الأوقاف وشؤون القصر





أهم التوصيات

تم الاتفاق على ضرورة تطوير نظام موحد لرصد حالات العود للجريمة وذلك بعد الاتفاق على آلية الاحتساب في ضوء الممارسات المتبعة في المجال. ويعد تطوير إطار متكامل للوقاية والتأهيل والتمكين والدمج في الإمارة لفئة العائدين من الأولويات، وذلك ضماناً للعمل المشترك ما بين القطاعات المختلفة الأمنية والاجتماعية والصحية، بالإضافة إلى القطاع الخاص الذي يلعب دوراً جوهرياً في توفير برامج الدمج والتأهيل للعائدين. إضافة إلى تطوير خبرات وقدرات الكوادر العاملة في مجال التأهيل والتمكين.



البرامج التي سيتم تنفيذها

الرقم	البرنامج	الجهة المسؤولة	تاريخ الانتهاء
1	تشبيد «بيوت منتصف الطريق» التي تستخدم للإحالة إلى أماكن مؤقتة لتقديم خدمات الرعاية والتأهيل لمدمني المواد المخدرة والمؤثرات العقلية	هيئة تنمية المجتمع بالتنسيق مع محاكم دبي والنيابة العامة والقيادة العامة لشرطة دبي	27/12/2018
2	دراسة تطبيق نظام إلكتروني للتقييم الافتراضي للجرائم، عبر تطبيق «سوار الحرية» الذي يخضع المدانين للمراقبة الدائمة، بهدف تقييد حركتهم، عبر النظام الإلكتروني	القيادة العامة لشرطة دبي بالتنسيق مع محاكم دبي والنيابة العامة	31/10/2018
3	استحداث برامج وقائية وتوعوية شاملة لمخاطر الجريمة والعود إليها بمشاركة القطاع الخاص	هيئة تنمية المجتمع بالتنسيق مع القيادة العامة لشرطة دبي	30/8/2018
4	استحداث دبلوم مهني لتطوير قدرات العاملين في برامج التأهيل والعلاج وتمكين المحكومين ومن انقضت عقوبتهم ودمجهم في المجتمع	هيئة تنمية المجتمع بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم	30/8/2018
5	تفعيل إجراءات ترخيص المهنيين الاجتماعيين المشرفين على برامج الوقاية من الجريمة	هيئة تنمية المجتمع بالتنسيق مع وزارة تنمية المجتمع	31/10/2018
6	استحداث برنامج الأخ الكبير/الأخت الكبيرة لتوفير الدعم المعنوي والاجتماعي والأكاديمي للمتعاين من الإدمان تحت إشراف مركز «عونك»	هيئة تنمية المجتمع بالتنسيق مع القيادة العامة لشرطة دبي وهيئة المعرفة والتنمية البشرية	31/10/2018
7	إعداد دراسة جدوى للنظر في مدى الحاجة لزيادة المراكز العلاجية والتأهيلية بما فيها مراكز تأهيل الأحداث والرعاية اللاحقة للمتعاين	هيئة تنمية المجتمع ومركز إرادة للعلاج والتأهيل بالتنسيق مع القيادة العامة لشرطة دبي والنيابة العامة وهيئة الصحة في دبي	31/10/2018
8	دراسة جدوى إنشاء نظام يخضع فيه المنحرفون لبرامج توعية عبر تقنية الواقع الافتراضي، ويشمل كذلك خدمات علاجية وتأهيلية وإصلاحية ودمج وتمكين	هيئة تنمية المجتمع بالتنسيق مع القيادة العامة لشرطة دبي والنيابة العامة ومحاكم دبي ومكتب دبي الذكية	31/10/2018
9	استحداث وحدات علاجية في مركز العلاج والتأهيل القائم لاستيعاب المحكومين خلال فترات المحكومية	القيادة العامة لشرطة دبي بالتنسيق مع هيئة تنمية المجتمع ومركز إرادة للعلاج والتأهيل	27/12/2018
10	استحداث «نظام إدارة الحالات الموحد» بين الجهات المختلفة المقدمة للخدمات العلاجية والتأهيلية والتمكين	هيئة تنمية المجتمع بالتنسيق مع الجهات المختلفة ذات العلاقة	31/10/2018

الرقم	البرنامج	الجهة المسؤولة	تاريخ الانتهاء
11	تطوير آلية رصد العائدين للجريمة	القيادة العامة لشرطة دبي بالتنسيق مع مركز دبي للإحصاء ووزارة الداخلية	31/10/2018
12	ربط الرعاية اللاحقة في مركز «عونك» بالأحكام القضائية، يتم بموجبه تزويد هيئة تنمية المجتمع بقائمة المحكومين في القضايا قبل تطبيق العقوبة لتحديد الأشخاص الذين هم في حاجة للرعاية اللاحقة	هيئة تنمية المجتمع بالتنسيق مع محاكم دبي والنيابة العامة	30/8/2018
13	استحداث دائرة متخصصة لتطبيق أحكام محاكم المخدرات	محاكم دبي بالتنسيق مع اللجنة العليا للتشريعات في إمارة دبي	30/8/2018



المشاركون في المختبر



الرقم	الاسم	المسمى الوظيفي، الجهة
1	المستشار محمد رستم	محامي عام، رئيس نيابة الأسرة، النيابة العامة
2	القاضي عمر الكرستجي	قاضي محكمة جزائية، محاكم دبي
3	العميد علي محمد الشمالي	مدير الإدارة العامة للمؤسسات العقابية والإصلاحية، القيادة العامة لشرطة دبي
4	العميد عيد محمد ثاني حارب	مدير الإدارة العامة لمكافحة المخدرات، القيادة العامة لشرطة دبي
5	العقيد سلطان الجمال	مدير مركز مراقبة جرائم الإتجار في البشر، القيادة العامة لشرطة دبي
6	المقدم راشد أحمد العوبد	الإدارة العامة لحماية المجتمع والوقاية من الجريمة، وزارة الداخلية
7	المقدم فيصل الخميري	مدير إدارة الاستراتيجية، القيادة العامة لشرطة دبي
8	الدكتور إبراهيم الدبل	أستاذ جامعي، خبير
9	عذاري الحمادي	رئيس قسم التفكير الاستراتيجي، القيادة العامة لشرطة دبي
10	فاطمة الجناحي	المدير التنفيذي لضبط المسؤوليات، هيئة المعرفة والتنمية البشرية
11	الدكتورة هدى السويدي	مدير إدارة الفئات الأكثر عرضة للضرر، هيئة تنمية المجتمع
12	الدكتورة خولة أحمد علي	طبيب نفسي، هيئة الصحة في دبي
13	آمنة المطوع	مرشد نفسي، مدير قسم الخدمات النفسية بالإقامة، مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال
14	الدكتور أحمد النجار	مدير الجلسة
15	سميرة الرئيس	مدير إدارة أول، إدارة السياسات والاستراتيجيات للتنمية المستدامة، الأمانة العامة للمجلس التنفيذي لإمارة دبي
16	الدكتور أحمد العمران	استشاري، إدارة السياسات والاستراتيجيات للتنمية المستدامة، الأمانة العامة للمجلس التنفيذي لإمارة دبي
17	فريال موسى	مدير، التخطيط والمتابعة، قطاع الإدارة الاستراتيجية والحوكمة، الأمانة العامة للمجلس التنفيذي لإمارة دبي

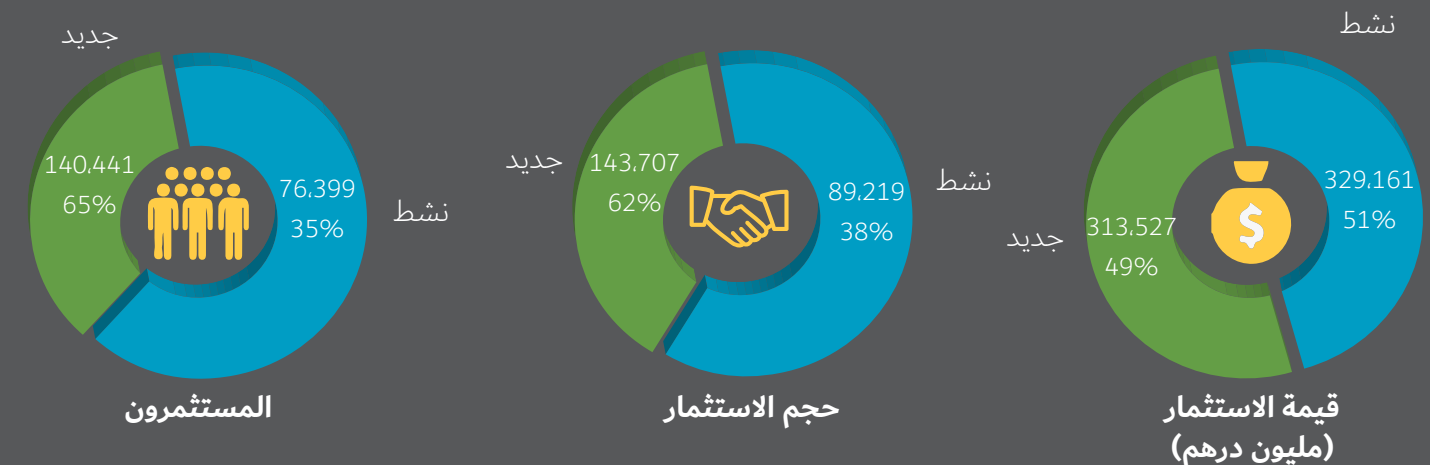


استثمر هنا

خلفية عامة

يهدف المختبر إلى تحقيق أهداف خطة دبي 2021 بجعلها مدينة تتمتع بنمو اقتصادي مستدام والوجهة المفضلة للاستثمار من خلال تعزيز أداء القطاعات الاقتصادية، ومن بينها القطاع العقاري الذي يمثل حوالي 6.6% من الناتج المحلي الإجمالي لدبي، وذلك بوضع قائمة مبادرات وحوافز لتنشيط القطاع وتعزيز الشفافية يتم تطبيقها خلال عام 2018. ففي الآونة الأخيرة، شهدت بعض مؤشرات القطاع العقاري تراجعاً؛ مثل تراجع سعر المتر المربع بحوالي 1% للعقارات السكنية قيد الإنشاء، و5% للعقارات الجاهزة خلال 2017 نتيجة عدة عوامل داخلية وخارجية، مثل زيادة العرض وضعف نمو الاستثمار وتراجع أسعار النفط وارتفاع سعر الدرهم المقوم بالدولار مقابل بعض العملات الرئيسية.

الاستثمارات النشطة والجديدة خلال فترة 2011-2017



المصدر: دائرة الأراضي والأموال

أهم نقاط النقاش والتحديات الرئيسية

- ناقش المشاركون في الورشة مجموعة من التحديات الرئيسية التي يجب التركيز عليها بهدف تنشيط القطاع العقاري وتشمل:
 - **شروط الإقامة لغير الإماراتيين:** غياب الإقامة الدائمة لغير الإماراتيين التي تحفز على الاستثمار طويل الأمد.
 - **العرض والطلب:** وجود فائض في العرض مما يؤثر سلباً على الأسعار وعلى جاذبية الاستثمار (مثال: بلغت نسبة الوحدات الشاغرة في قطاع المكاتب 38% خلال العام 2017).
 - **الترويج:** غياب حملة ترويجية موحدة للقطاع العقاري مدعومة من قبل الجهات الحكومية ذات الصلة كمؤسسة دبي لتنمية الاستثمار، لتعزيز وجهة دبي الاستثمارية.
- **التمويل:** ارتفاع قيمة الدفعة الأولى وضعف توفر التمويل طويل الأمد لمؤسسات التمويل بنسب ربحية وأسعار فائدة تنافسية.
- **رسوم التسجيل:** ارتفاع رسوم التسجيل للمستثمرين المؤسسيين في المحافظ العقارية بالتزامن مع تطبيق ضريبة القيمة المضافة.
- **الاستثمار الأجنبي:** غياب الحوافز الكافية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لقطاع العقارات.
- **حماية المستثمرين:** ضعف قوانين حماية المستثمرين التي تحول دون قيام المطورين بتغيير «نظام التجمع الرئيسي» الذي ينظم حقوق وواجبات أطراف التعاقد، بهدف زيادة الأرباح.
- **الشفافية:** ضعف توفر البيانات الدقيقة والمحدثة الخاصة بالقطاع العقاري.



تحفيز القطاع العقاري في دبي

أهم التوصيات

خلص المشاركون إلى ضرورة وضع خطة عمل تشمل مجموعة برامج تستهدف منح الإقامة الدائمة، وإحداث التوازن بين العرض والطلب، وإطلاق حملة ترويجية موحدة، وتسهيل التمويل، وتخفيض رسوم التسجيل العقاري، وتعزيز حماية المستثمرين الحاليين إلى جانب جذب مستثمرين جدد، وتعزيز شفافية السوق العقاري.



البرامج التي سيتم تنفيذها

الرقم	البرنامج	الجهة المسؤولة	تاريخ الانتهاء
1	إعفاء المحافظ العقارية من رسوم التسجيل البالغة 4% واستبدالها بقيمة ثابتة تحفيزية	دائرة الأراضي والأملاك بالتنسيق مع دائرة المالية	30/6/2018
2	إعفاء المشتريين لأول مرة من المستثمرين المؤسسيين (500 مليون فأكثر) من رسوم التسجيل البالغة 4%، وتخفيضها إلى 2% لما دون هذا المبلغ	دائرة الأراضي والأملاك بالتنسيق مع دائرة المالية	30/6/2018
3	وضع قيود على الضمانات المالية وحساب المخاطر للمشاريع قيد الإنشاء بهدف إدارة متوازنة للعرض من العقارات	دائرة الأراضي والأملاك	30/6/2018
4	اقتراح منح إقامة 5 سنوات للمستثمرين بـ 2 مليون درهم فأكثر من خلال تحديث "برنامج تسكين" الحالي	دائرة الأراضي والأملاك بالتنسيق مع الإدارة العامة للإقامة وشؤون الأجانب ودائرة التنمية الاقتصادية	30/9/2018
5	نشر بيانات العرض المستقبلي العقاري حسب القطاعات	دائرة الأراضي والأملاك	30/9/2018
6	إنشاء نافذة موحدة للمستثمرين العقاريين تكون المرجعية العقارية لإمارة دبي	دائرة الأراضي والأملاك	30/12/2018
7	الإسراع بتنفيذ برنامج "دي مدينتي المفضلة" لجذب الاستثمار الأجنبي وتنظيم حملة ترويجية موحدة للقطاع العقاري تضم جميع المطورين، وتكون مدعومة من قبل الجهات الحكومية ذات الصلة لتعزيز وجهة دبي الاستثمارية	دائرة الأراضي والأملاك بالتنسيق مع مؤسسة دبي لتنمية الاستثمار	30/12/2018
8	تحديث قانون حماية المستثمر العقاري	دائرة الأراضي والأملاك بالتنسيق مع اللجنة العليا للتشريعات في إمارة دبي	30/12/2018
9	تسريع عملية البت من قبل المحاكم في قضايا استرداد العقارات المرهونة المتخلفة عن السداد للملاك في حدود شهر واحد فقط	دائرة الأراضي والأملاك بالتنسيق مع محاكم دبي	30/12/2018
10	دراسة السماح بالملكية الجزئية للإماراتيين في جميع مناطق دبي بحيث يستطيع الإماراتيون تملك وحدات عقارية على غرار مناطق التملك الحر	دائرة الأراضي والأملاك	30/12/2018
11	إعداد دراسة جدوى لإنشاء شركة إعادة تمويل عقاري مدعومة من قبل الحكومة تعمل على توفير التمويل طويل الأمد لمؤسسات التمويل العقاري بفائدة منخفضة	دائرة الأراضي والأملاك بالتنسيق مع دائرة المالية	30/12/2018
12	اقتراح تخفيض الدفعة الأولى للرهن العقاري من 20% للإماراتيين و25% للوافدين إلى 10% لجميع الفئات	دائرة الأراضي والأملاك بالتنسيق مع المصرف المركزي	30/12/2018
13	اقتراح السماح بنظام "الشراء بهدف التأجير" الذي يمكن الأفراد من الحصول على تمويل لشراء عقار سكني بهدف تأجيره	دائرة الأراضي والأملاك بالتنسيق مع المصرف المركزي	30/12/2018
14	تحفيز المطورين العقاريين للإدراج في سوق دبي المالي	دائرة الأراضي والأملاك بالتنسيق مع سوق دبي المالي	30/12/2018

الرقم	البرنامج	الجهة المسؤولة	تاريخ الانتهاء
15	طرح برامج تمويلية جديدة لتحفيز الاستثمار العقاري	دائرة الأراضي والأملاك بالتنسيق مع المصرف المركزي	30/12/2018



المشاركون في المختبر

الرقم	الاسم	المسمى الوظيفي، الجهة
1	سعادة المهندس مروان بن غليطة	المدير التنفيذي لمؤسسة التنظيم العقاري بدائرة الأراضي والأملاك
2	ماجدة علي راشد	مساعد المدير العام، دائرة الأراضي والأملاك
3	عارف الهرمي	الرئيس التنفيذي، أملاك للتمويل
4	إيلين جونز	الرئيس التنفيذي، استيكو للعقارات
5	سيلفن فيجوت	الرئيس التنفيذي، ريت الإمارات
6	عبيد الزعابي	مدير إدارة الشؤون الخارجية، شركة إعمار العقارية
7	كريج بلامب	مدير البحوث، جونز لانج لاسال
8	حسام أبو غالي	خبير مالي
9	نجيب محمد	مدير إدارة التخطيط، بلدية دبي
10	حسن مهلل	مدير إدارة تطوير الاستثمار، مؤسسة دبي لتنمية الاستثمار
11	لطيفة إبراهيم	مدير إدارة أول، دائرة الأراضي والأملاك
12	أميرة الكتبي	رئيس قسم، دائرة الأراضي والأملاك
13	أحمد عثمان	أخصائي بحوث أول، دائرة الأراضي والأملاك
14	يوسف الملا	مدير الجلسة
15	د. عبدالعزيز استيتيه	مستشار اقتصادي أول، إدارة السياسات والاستراتيجيات للتنمية الاقتصادية، الأمانة العامة للمجلس التنفيذي لإمارة دبي
16	سعيد الجناحي	استشاري، إدارة السياسات والاستراتيجيات للتنمية الاقتصادية، الأمانة العامة للمجلس التنفيذي لإمارة دبي





حكومة الكفاءات

خلفية عامة

يهدف مختبر «حكومة الكفاءات» إلى تحقيق أهداف خطة دبي 2021 بجعلها حكومة رائدة ومتميزة من خلال الاستدامة والابتكار في إدارة مواردها. ويهدف المختبر إلى وضع رؤية طموحة لمستقبل الموارد البشرية الحكومية في إمارة دبي من خلال تطوير الموارد البشرية لتواكب متطلبات المرحلة القادمة. حيث تتبع لقانون إدارة الموارد البشرية في حكومة دبي 46 جهة حكومية تختلف باختلاف طبيعتها التشغيلية وحجمها. وأكثر من 45 ألف موظف. يهدف المختبر إلى تطوير أداء الجهاز الحكومي لجعله قادراً على التصدي لمتطلبات المرحلة القادمة من التنمية في ظل المتغيرات الدائمة، وذلك من خلال إعادة النظر في التشريعات والنظم الحالية بما يضمن استقطاب أفضل الكفاءات والحفاظ عليها وإدارتها بكفاءة وفعالية لرفع مستوى الإنتاجية وكفاءة الجهاز الحكومي وفق أفضل الممارسات في هذا المجال.



وضع رؤية طموحة لمستقبل الموارد
البشرية الحكومية في دبي

أهم نقاط النقاش والتحديات الرئيسية

الموظفين، ومبادرات لتعزيز الصحة والأنشطة البدنية. كما برزت عدة تحديات تواجه تطبيق قانون إدارة الموارد البشرية لحكومة دبي رقم (27) لسنة 2006 وتعديلاته، وأهمها عدم مواكبة القانون الحالي لمتطلبات وتوجهات الحكومة، حيث لم تتم مراجعته منذ عام 2010. ونظراً لغياب التحديث، فأحكامه ليست مرنة ولا تتضمن ممارسات حديثة للموارد البشرية؛ فالتشريعات والممارسات الحالية للموارد البشرية تواجه العديد من التحديات منها: عدم مرونة نظام إدارة الأداء الحالي، وغياب الممارسات المتعلقة بالتخطيط للتطور الوظيفي للموظف، وغياب خطط تدريبية تتناسب مع احتياجات الموظفين ومهاراتهم، وتدني المرونة في أوقات الدوام وعقود العمل، وغياب المحفزات للأمر العاملة، وعدم توافق سلم الرواتب الحالي مع متطلبات المعيشة، بالإضافة إلى صعوبة عملية تنقل الموظف الحكومي بين الجهات الحكومية.

تم استعراض أهم الاتجاهات العالمية للموارد البشرية والتطلعات المستقبلية لحكومة دبي. وأوضحت الدراسات وجود تغييرات كبيرة وحديثة في ممارسات الموارد البشرية، حيث تتجه الممارسات الحديثة إلى تبني اللامركزية في إدارة الموارد البشرية الحكومية من خلال التركيز على الموظف واحتياجاته، وخلق بيئة عمل محفزة، وتطوير ممارسات للموارد البشرية حسب احتياجات وطبيعة كل جهة حكومية. ويكون التخصيص في معظمه حول الرواتب والمزايا المرتبطة بالأداء الفردي، والتوظيف، ونظم العمل، وإدارة الأداء والتدريب. إضافة إلى تطبيق هيكل تنظيمي يسمح بالتنقل الأفقي أو العمودي، والتطور الوظيفي القائم على الأداء، وتطبيق نظام أجور مرتبطة بالأداء، ومرونة ساعات العمل التي تعمل على الحفاظ على الموظفين وزيادة مشاركتهم. ومن أبرز الممارسات الحديثة استحداث برامج مشاركة



أهم التوصيات

تم تحديد المبادئ التوجيهية للموارد البشرية لحكومة دبي وهي:

01

استشراف المستقبل: تحديد الوظائف والكفاءات والمهارات المستقبلية من خلال التخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة، والابتكار المستمر لمواكبة تطلعات حكومة دبي، والتكيف مع الاتجاهات والتطورات العالمية والتكنولوجية.

02

المرونة: المرونة في أطر وأنظمة وسياسات وممارسات الموارد البشرية (جذب واستقطاب الموظفين، آلية التعاقد، الأجور والبدلات، تقييم الأداء، التنقل بين الوظائف)، ومرونة العمل (ساعات العمل، العمل عن بعد، وغيرها).

03

السعادة والإيجابية: تعزيز ثقافة المشاركة، وضمان العدالة والمساواة، والتنوع والدمج بين فئات المجتمع.

04

الكفاءة والتنافسية: تعزيز المهنية والاحترافية وتحمل المسؤولية، وبناء الكفاءات والمواهب الفردية وتطوير القدرات المؤسسية، وزيادة الإنتاجية.

05

روح الفريق: بناء روح الفريق والعمل الجماعي، وتشجيع التكامل وتبادل المعرفة والخبرات، والالتزام بالشفافية.

06

التوطين: تنمية المواهب والقدرات الإماراتية في القطاعات المحورية والسيادية، وتأهيل الصف الثاني والثالث من القيادات. ويعتبر مبدأ التوطين عاملاً مشتركاً لجميع المبادئ.



البرامج التي سيتم تنفيذها

الرقم	البرنامج	الجهة المسؤولة	تاريخ الانتهاء
الجيل الثالث:			
1	- وضع إطار تنظيمي للموارد البشرية يتلاءم مع الخطط المستقبلية للحكومة، من خلال تطوير منظومة تشريعية مرنة لإدارة الموارد البشرية الحكومية تتناسب مع الرؤية الطموحة للحكومة والتي تهدف إلى تحقيق العدالة والمساواة والشفافية وتضمن مواءمة طبيعة وخصوصية الجهات الحكومية مع التركيز على رفع مستوى النضج في الدوائر الحكومية. - تحديث قانون إدارة الموارد البشرية رقم (27) لسنة 2006 وتعديلاته.	دائرة الموارد البشرية لحكومة دبي	30/6/2018
3	بيئة سعيدة: تطوير المبادرات التي من شأنها خلق بيئة عمل إيجابية تعمل على تحفيز الموظفين على العمل، وتشمل: سلة المنافع الوظيفية الشخصية، وبرنامج التقدير الوظيفي، وبرنامج بيئة عمل ملائمة لأصحاب الهمم، وامتيازات الأم العاملة، وبرنامج رعاية حلقات اهتمامات الموظفين، وبرنامج صحة الموظف.	دائرة الموارد البشرية لحكومة دبي	30/11/2018
وظائف المستقبل:			
3	- دراسة التوجهات والتطلعات المستقبلية للحكومة. - تحليل الخطط والمبادرات المستقبلية، وتأثير التكنولوجيا الرقمية على الموارد البشرية ومستوى الأداء والإنتاجية للجهات الحكومية. - تحديد وحصر وتصنيف الوظائف والكفاءات المستقبلية المطلوبة. - وضع خطط لتأهيل الموظفين وخلق فرق العمل الحالية بحسب القطاعات المستقبلية، وإعداد خطط لاستقطاب الكفاءات والاحتفاظ بها.	دائرة الموارد البشرية لحكومة دبي	31/12/2018
بنك المواهب:			
4	- تطوير منظومة لحصر الكفاءات الحكومية ومستوياتها والخبرات المتوفرة على مستوى الحكومة. - إعداد برامج لتطوير وتمكين الكفاءات.	دائرة الموارد البشرية لحكومة دبي	الربع الثاني من عام 2019



المشاركون في المختبر

الرقم	الاسم	المسمى الوظيفي، الجهة
1	سعادة عبد الله علي بن زايد الفلاسي	مدير عام دائرة الموارد البشرية لحكومة دبي
2	العقيد راشد ناصر آل علي	مدير تخطيط الموارد البشرية، القيادة العامة لشرطة دبي
3	عبدالرحمن حسن ناصر	المدير التنفيذي لقطاع الدعم المؤسسي، هيئة المعرفة والتنمية البشرية
4	وداد عبدالله مصباح بوهناد	مدير أول إدارة الموارد البشرية، النيابة العامة
5	آمنه حمود عبيد السويدي	مدير إدارة الموارد البشرية، هيئة الصحة في دبي
6	ريان علي عبدالله الحمادي	رئيس شعبة إسعاد الموظفين، بلدية دبي
7	عيسى عبدالرحمن السيد الهاشمي	مدير إدارة المشاريع المبتكرة، وزارة شؤون مجلس الوزراء والمستقبل
8	خولة إبراهيم محمد البلوشي	مدير تدقيق الحوكمة ومراقبة المخاطر، مؤسسة مدينة دبي للطيران
9	طارق يوسف الجناحي	نائب المدير التنفيذي، مركز دبي للإحصاء
10	أميرة العوضي	نائب رئيس الموارد البشرية لعمليات الإمارات، طيران الإمارات
11	مروان النمر	تنفيذي إداري القطاع الحكومي، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لينكدين
12	سميرة عبد الله محمد البلوشي	نائب رئيس، رئيس وحدة الاستقطاب الاستراتيجي للمواهب والتوطين، بنك الإمارات دبي الوطني
13	تيري كاين	مدير مبيعات، فابيسوك
14	سلطان الزرعوني	ممثل عن فئة الشباب
15	فادي عدرة	مدير الجلسة
16	إيمان صالح بن خاتم	مدير إدارة دعم السياسات والبرامج، دائرة الموارد البشرية لحكومة دبي
17	منى محمد بوحמיד	مدير إدارة التطوير والشراكات، دائرة الموارد البشرية لحكومة دبي
18	آلاء محمد علي الكردي	استشاري موارد بشرية رئيسي، دائرة الموارد البشرية لحكومة دبي
19	حمدة محمد بن كلبان	مدير إدارة الحوكمة، الأمانة العامة للمجلس التنفيذي لإمارة دبي
20	لارا عرب	مستشار الحوكمة، الأمانة العامة للمجلس التنفيذي لإمارة دبي
21	ربا عبدالمجيد	مساعد مدير مشاريع، الحوكمة، الأمانة العامة للمجلس التنفيذي لإمارة دبي





الفن في كل مكان

خلفية عامة

تهدف خطة دبي 2021 إلى رفع جودة الحياة في إمارة دبي لتكون المكان المفضل للعيش والعمل، والمقصد المفضل للزائرين، بما فيها توفير تجربة ثقافية ثرية، ومنافذ ترفيهية متميزة عالمياً تجعل من دبي مدينة حيوية ونشطة أسوةً بالمدن العالمية المتقدمة. ويمكن التحدي في ضعف الإنتاج المحلي والمعرض في قطاع الثقافة والفنون وفي توفر الفعاليات الثقافية والفنية لجميع أفراد المجتمع.

وفي هذا السياق، عملت هيئة الثقافة والفنون في دبي على تطوير إستراتيجية «الفن في الأماكن العامة» بهدف نشر الفن في المدينة ليصبح جزءاً من نسيجها الثقافي والحضري ويكون متاحاً لجميع أفراد المجتمع حيثما وجدوا في المدينة. وتحمل الاستراتيجية رؤية طموحة تنص على «جعل دبي البوابة العالمية للتجارب الفنية» من خلال وضع إطار حوكمة واضح يعمل على الجمع بين الجهات المعنية الحكومية، اتحادياً ومحلياً، والقطاع الخاص بما يساهم في تعزيز التنسيق بينهم لدعم وتوجيه الأعمال الفنية والثقافية المبتكرة بما يخدم جميع المقيمين والزائرين في الإمارة.

وتشمل مبادرة «الفن في كل مكان»، وهي إحدى مبادرات استراتيجية «الفن في الأماكن العامة»، ثلاثة محاور هي: الفن في محطات المترو، والفن في المطارات، والفن في المستشفيات. حيث تناول المختبر تطوير الفن في ثلاث مستشفيات هي: مستشفى الجليلة التخصصي للأطفال، ومستشفى لطيفة للنساء والأطفال، ومستشفى حتا.



تطوير الجانب الفني والجمالي في بعض
المستشفيات لما للفن من أهمية في
تسريع رحلة الشفاء للمرضى

أهم نقاط النقاش والتحديات الرئيسية

- ناقش المختبر مبادرة «الفن في كل مكان» بهدف التعريف بها والاتفاق على العناصر المطلوبة لتنفيذها وتحديد الأماكن العامة التي تصلح أن تكون معرضاً للفنون. وتم التأكيد على أهمية بناء الشراكات الاستراتيجية في القطاعين العام والخاص ومع المطورين العقاريين ورعاة الفن وتطوير الأطر التشريعية والتنظيمية المطلوبة للارتقاء بالقطاع وإنجاح المبادرة وبالتالي إنجاح الاستراتيجية.
- وتوزّع المشاركون من فنانيين واختصاصيين نفسيين وخبراء فنيين ومدراء مستشفيات إلى ثلاث حلقات نقاشية تناولت كل منها إحدى المستشفيات المذكورة أعلاه وتطوير مقترح للفن فيها، متضمناً الأهداف، وخصائص الفكرة المقترحة، وأنواع الفنون المقترحة وخصائصها، والأماكن المقترحة عرضها. علاوة على دراسة جدواها ووضع خطة للتنفيذ قبل نهاية 2018. كما تم تحديد مجموعة من التحديات التي يجب تداركها، أهمها:
- ضرورة الاتفاق على أهمية استخدام الفن في المستشفى ورفع الوعي حول استخدامه في عملية العلاج والشفاء.
- مدى جاهزية مباني المستشفيات وإمكانية تخصيص أماكن للتجارب والحلقات الفنية.
- مدى توفر الموارد المالية المطلوبة واستمرارية تمويل الرعاية.
- مدى توفر الموارد البشرية المطلوبة في المستشفى وأهمها اختصاصيو المعالجة بالفن وبأنواعه المختلفة.
- الحاجة لوجود منظومة تشريعية متكاملة تشجع الفن في الأماكن العامة.
- عدم تغطية سياسات التأمين الصحي الحالية لجلسات العلاج بالفن بأنواعه المختلفة.



أهم التوصيات

خرج المشاركون في المختبر بتصوير أولي لأعمال فنية تشكيلية في ثلاث من مستشفيات دبي، هي مستشفى الجليلة التخصصي للأطفال، ومستشفى حتا، ومستشفى لطيفة للنساء والأطفال. بحيث يتم إنتاج الأعمال الفنية بمشاركة المرضى والعاملين، وتكون المستشفيات بمثابة منصة لعرضها كما وضع المشاركون تصوراً حول أنواع الفنون التي يمكن أن تساهم في عملية الشفاء والتي لها أثر كبير وإيجابي على صحة المرضى.



البرامج التي سيتم تنفيذها

الرقم	البرنامج	الجهة المسؤولة	تاريخ الانتهاء
1	برنامج «الفن شفاء» في مستشفى الجليلة التخصصي للأطفال - تطلق المستشفى سلسلة من برامج الفنون البصرية والفنون الأدائية، تكون جميعها على أساس المشاركة من قبل الأطفال وأسرهم بمشاركة فنانين متطوعين. ويتطلب التحضير في المستشفى لإطلاق هذه البرامج مدة 3 شهور. - يشارك الأطفال في المستشفى مع مجموعة من الفنانين والمختصين في إنتاج لوحة فنية على أحد جدران المستشفى، مستوحاة من أعمال فنية يتم التبرع بها من قبل فنانين محليين أو عالميين.	هيئة الثقافة والفنون في دبي بالتنسيق مع إدارة مستشفى الجليلة التخصصي للأطفال وبعض الشركاء الاستراتيجيين	31/7/2018 1/11/2018
2	برنامج «Hatta-To-Others: (H2O)» في مستشفى حتا - يهدف إلى إثراء بيئة المستشفى، وتسريع التعافي، وتعزيز رضا وسعادة المرضى والزائرين والعاملين في المستشفى والمجتمع. - يشتمل على مجموعة من الورش الفنية العلاجية، ويساهم فيه فنانون إماراتيون وفق مبدأ الإقامة الفنية. - سينتج عنه مجموعة من الأعمال الفنية المؤقتة والدائمة. - عرض أعمال فنية مختلفة ومنحوتات في داخل أروقة المستشفى وخارجها (محيط المشروع).	هيئة الثقافة والفنون في دبي بالتنسيق مع إدارة مستشفى حتا وبعض الشركاء الاستراتيجيين	30/10/2018
3	برنامج «حي المغامرة» في مستشفى لطيفة للنساء والأطفال - يهدف إلى توفير رحلة لنزلاء المستشفى من الأطفال، تؤمن لهم ولأسرهم فرصة للترفيه واللعب من خلال مبادرات تفاعلية تكون مبنية على إشراك الحواس الخمس في برنامج متكامل يهدف إلى التعافي بالفن عبر خلق شعور بالفضول والخيال والاستكشاف. - إطلاق منصة للتعهد الجماعي لاستقطاب المنتجات الفنية والدعم المالي. - البدء ببرنامج المساعدين «Buddy» للأطفال وتوظيف مساعدين للأطفال في المستشفى.	هيئة الثقافة والفنون في دبي بالتنسيق مع إدارة مستشفى لطيفة للنساء والأطفال وبعض الشركاء الاستراتيجيين	30/12/2018



المشاركون في المختبر

الرقم	الاسم	المسمى الوظيفي، الجهة	الرقم	الاسم	المسمى الوظيفي، الجهة
1	سعادة مطر بن لاحج	المدير التنفيذي لمركز الجليلة لثقافة الطفل	20	وفاء الحوسني	فنانة تشكيلية
2	سعادة علي خليفة بن ثالث	أمين عام جائزة الشيخ حمدان بن محمد للتصوير الضوئي	21	هند يعقوب	ممثل عن مجلس دبي للشباب
3	الدكتور سيف عبدالله الوالي	مدير مستشفى حتا، هيئة الصحة في دبي	22	الدكتور محمد حسن العساف	مدير إدارة الاستراتيجية والتميز المؤسسي، هيئة الثقافة والفنون في دبي
4	مريم الحلواني	طبيب نفسي معالج بالفن، Art Therapy International Center	23	خليل عبد الواحد حسن	مدير إدارة الفنون التشكيلية بالإنباء، هيئة الثقافة والفنون في دبي
5	الدكتورة مريم كتييت	طبيب أسرة، هيئة الصحة في دبي	24	نورة سعيد المحمود	أخصائي أول سياسات، إدارة الاستراتيجية والتميز المؤسسي، هيئة الثقافة والفنون في دبي
6	حسن بيلو	رسام	25	سلمى سالم الجابري	أخصائي أول إدارة الأداء، إدارة الاستراتيجية والتميز المؤسسي، هيئة الثقافة والفنون في دبي
7	فيلما جوكورتي	مدير السركال أفينيو	26	سارة صالح البشاشي	مدير قسم الاتصال والتواصل الرقمي، إدارة التسويق والاتصال المؤسسي، هيئة الثقافة والفنون في دبي
8	ليزا إيزابيل	نائب مدير "تشكيل"	27	لينا سامي عباس	ضابط رئيسي، إدارة التسويق والاتصال المؤسسي، هيئة الثقافة والفنون في دبي
9	علي البدواوي	مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية، مستشفى حتا	28	رفيعة سلطان السويدي	مدير مشروع، إدارة المشاريع والفعاليات، هيئة الثقافة والفنون في دبي
10	لورا نوفل	مدرب، مركز مواهب	29	خلود خليفة النعيمي	ضابط رئيسي، إدارة الشؤون الإدارية، هيئة الثقافة والفنون في دبي
11	سارا باول	طبيب نفسي معالج بالفن، Art Therapy International Center	30	أليس قيورين	أخصائي أول مقتنيات، متحف الاتحاد، إدارة المتاحف
12	فاطمة مصبح بوهناد	مدير الشؤون المالية والإدارية، مستشفى لطيفة للنساء والأطفال	31	هلا سالم	مستشار أول، إدارة السياسات والاستراتيجيات للتنمية الاجتماعية، الأمانة العامة للمجلس التنفيذي، حكومة دبي
13	هيتال بالاوني	مدير «جم جار»	32	ديمة الساييس	مستشار التطوير الاستراتيجي، الأمانة العامة للمجلس التنفيذي لإمارة دبي
14	محمد سعيد حارب	مؤسس شركة لامتارا	33	يمامة النعيمي	تنفيذي أول، الأمانة العامة للمجلس التنفيذي لإمارة دبي
15	أمل آل علي	مساعد مدير، آرت دبي			
16	فرهاد محمد صديق	مدير مركز سعادة المتعاملين، مستشفى الجليلة التخصصي للأطفال			
17	نتاليا جوميز	طبيب نفسي معالج بالفن، Art Therapy International Center			
18	نازنين شافي	خبير في الفن في المستشفيات			
19	سفيان سي مرابط	فنان تشكيلي، واختصاصي تسويق ثقافي			





هاكاثون 21

خلفية عامة

تعمل حكومة دبي على الاستفادة من التقنيات الحديثة المتقدمة خاصةً تلك القائمة على الذكاء الاصطناعي، من أجل جمع وتحليل البيانات الضخمة وتوفير تقارير تحليلية متقدمة وتنبؤات مستقبلية دقيقة تخدم أهداف خطة دبي 2021. ولهذا، جاء مختبر الإبداع «هاكاثون 21» في دورة مختبرات الإبداع 2018 لتقديم تجربة حية وتوفير أدوات تحليلية متقدمة تساعد الخبراء والمختصين في مختبري «لن أعود» و«رحلة التمكين» على الفهم العميق للقضايا المطروحة للنقاش، اعتماداً على التحليل المعمق للبيانات والمعلومات، وصولاً إلى تقديم التوصيات والتنبؤات.

تم تقديم الدعم لمختبر «لن أعود» من خلال جمع بيانات نزلاء المؤسسات العقابية والإصلاحية من القيادة العامة لشرطة دبي للتعرف على نمطية العود للجريمة، وخاصة الإماراتيين منهم. كما تم العمل على جمع بيانات المنافع الاجتماعية من هيئة تنمية المجتمع من أجل التعرف على طبيعة ونمطية الدعم المقدم للإماراتيين، وخصائص المستفيدين، وصولاً إلى تقديم مجموعة من التوصيات والتنبؤات.

تم عقد المختبر بالشراكة مع شركة ساس SAS لتقنية المعلومات، وشارك فيه نخبة من الخبراء والمختصين في القطاعات الأمنية والاجتماعية وعلم تحليل وإدارة البيانات؛ حيث تمت دراسة وتحليل البيانات من جوانبها المختلفة.



أهم نقاط النقاش والتحديات الرئيسية

كما ناقش الحضور طبيعة وتفاصيل البيانات المتوفرة لكلا المختبرين وجودتها ودقتها ودوريتها. وقد خرج المشاركون من المختبر بمجموعة من التحديات التي أجمعوا على ضرورة معالجتها، والتي من أهمها:

- **ضعف جودة البيانات من المصدر:** بسبب الطبيعة الخاصة لعمليات التحليل المتقدم المطلوب القيام بها والاعتماد على النمطية التاريخية للبيانات من أجل الوصول إلى توقعات مستقبلية دقيقة، فلا بدّ أن تتمتع البيانات المتوفرة بمستوى جودة ودقة عاليين. إن أحد أبرز التحديات هو الحصول على بيانات ذات جودة عالية مكتملة بلا نواقص يمكن الاعتماد عليها في بناء نماذج التوقعات.
- **سرية وخصوصية البيانات:** حيث أن المعلومات المتوفرة تكون في العادة حساسة وذات طبيعة خاصة، فإن ذلك يحول أحياناً دون تعاون الجهات ذات العلاقة في تزويد المختصين بالبيانات والمعلومات التفصيلية المطلوبة.
- **عدم وجود بيانات ذات علاقة من جهات أخرى:** للحصول على صورة شمولية وفهم عميق للبيانات من مختلف الجوانب، من المهم توفير بيانات من مصادر مختلفة ذات علاقة بموضوع التحليل، منها على سبيل المثال، تحليل بيانات النزلاء في مختبر «لن أعود» الذي كان يمكن أن يكون أكثر فاعلية لو تم ربطه ببيانات المنافع الاجتماعية، لأن ذلك سيوفر نظرة تفصيلية عما إذا كان الإماراتي العائد للجريمة على لائحة المستفيدين من المنافع الاجتماعية.

ناقش المشاركون في مختبر «لن أعود» بيانات العود للجريمة وآلية تحليلها ووضع السيناريوهات المحتملة. وتم تحليل المعلومات من كافة الجوانب (تحليل 360 درجة)، سواء تلك المتعلقة بالمعلومات الديموغرافية عن نزلاء المؤسسات العقابية والإصلاحية، أو تلك المتعلقة بالجريمة أو الجرائم المرتكبة وتفاصيلها. علاوة على بيانات حول المؤسسة العقابية ومكان الاحتجاز والتاريخ المرضي للنزيل وغيرها من المعلومات الأخرى ذات العلاقة. كما تم استعراض أفضل الممارسات المتبعة في دول أخرى لحالات مشابهة، ومناقشة طبيعة السيناريوهات المحتملة والأسئلة التي تجول ببال صانع السياسات التي يمكن أن تجيب عنها البيانات من واقع النمطية التاريخية ونتائج بناء العلاقات بين مجموعات البيانات، وصولاً إلى بناء نموذج توقعات وتنبؤات.

في حين ناقش المشاركون في مختبر «رحلة التمكين» بيانات المنافع الاجتماعية للإماراتيين وآلية تحليلها ووضع السيناريوهات المحتملة. وتم تحليل المعلومات من كافة الجوانب (تحليل 360 درجة)، سواء تلك المتعلقة بالمعلومات الديموغرافية عن المستفيد (الجنس، الحالة الاجتماعية، عدد أفراد الأسرة، مكان السكن، وغيرها) أو تلك المتعلقة بنوع المنفعة وتاريخ الحصول عليها وقيمتها، وغيرها من المعلومات الأخرى ذات العلاقة. كما تمت مناقشة طبيعة السيناريوهات المحتملة والأسئلة التي تجول ببال صانع السياسات التي يمكن أن تجيب عنها البيانات من واقع النمطية التاريخية ونتائج بناء العلاقات بين مجموعات البيانات، وصولاً إلى بناء نموذج توقعات وتنبؤات.

أهم التوصيات

- اعتماد أدوات تحليل واستقصاء البيانات باعتبارها إحدى الأدوات اللازمة والضرورية لمساعدة صانع السياسات، لما توفره من إمكانيات كبيرة لتوفير الأدلة الداعمة للسياسة بناءً على حقائق ناتجة عن تحليل البيانات.
- تطوير استراتيجية، أو إطار عام، للبيانات الضخمة وعلم البيانات في حكومة دبي، بالمواءمة مع دور مؤسسة بيانات دبي ومهامها من خلال:
 - التوسع في تطبيق مفهوم البيانات الضخمة وعلم تحليل البيانات ليشمل مختلف جوانب عمل حكومة دبي، مع التركيز على القضايا ذات الأولوية كالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة.
 - الشروع ببناء منظومة وآلية عمل على مستوى حكومة دبي لجمع البيانات وتنقيحها ومراجعة جودتها والتحقق من مصداقيتها.



المشاركون في المختبر



الرقم	الاسم	المسمى الوظيفي، الجهة
1	عذاري الحمادي	رئيس قسم التفكير الاستراتيجي، القيادة العامة لشرطة دبي
2	سعود جاسم أحمد شاهين	خبير إحصائي، القيادة العامة لشرطة دبي
3	الدكتور طارق إبراهيم	مستشار، هيئة تنمية المجتمع
4	علاء يوسف	المدير التنفيذي، شركة ساس
5	مارسيل يمين	المدير العام، شركة ساس
6	أنوب نمبوديري	مدير القطاع الحكومي وخبير تحليل بيانات، شركة ساس
7	عبد الرحمن منير	مدير التسويق، شركة ساس
8	بادشاه مخرجي	خبير بيانات، شركة ساس
9	جلال كافوكلو	خبير بيانات، شركة ساس
10	محمود اليافي	مساعد مدير التسويق، شركة ساس
11	رامي الجاغوب	استشاري أول، فريق التطوير الاستراتيجي، الأمانة العامة للمجلس التنفيذي لإمارة دبي
12	محمد العوضي	استشاري أول، فريق التطوير الاستراتيجي، الأمانة العامة للمجلس التنفيذي لإمارة دبي

